دورُ الدولة والمجتمع في مواجهة الفقرِ في الأندلس من عصر الدولة الأموية وحتى نهاية عصر المرابطين(138-539هـ/756-1085م)

عبير عيد محمد *

إشراف

أ.د/ أحمد إبراهيم الشعراوى ** أ.د/ عفيفى محمود إبراهيم ***

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدولةِ والمجتمعِ في مواجهة الفقر، وذلك من خلال إبراز أثر الفقر في سيادة ثقافة التكافل والتآزر لدى حكام وشرائح المجتمع المختلفة تجاه تلك الفئات المحرومة والمهمَّشة في المجتمع وذلك من خلال التعرُّف على الجهود المبذولة؛ لتحسين أوضاعهم من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي وقضاء حوائجهم من قِبَل الحُكام ومؤسسات الدولة ومختلف شرائح المجتمع، فقد سعين إلى عرض الدور والجهد الذي قدمه الحكام للفئات الفقيرة والمحتاجة، كتقديم الصدقات الاختيارية والحرص علي توزيع الزكاة، وتقديم الرعاية الطبية، وإتاحة مجانية التعليم للفقراء، والاهتمام بتوفير المشاريع الخدمية التي تساعدهم كالاهتمام بتوفير المياة، والتخلص من الجرد هذا بجانب السماح للفقراء بتقديم شكواهم وتخفيف الضرائب عنهم، ثم عرضنا دور مؤسستيّ القضاء والحسبة ومحاولتهم في رفع مستوى المعيشة للفئات الضعيفة والمحرومة، كما سعينا لعرض دور المجتمع بالنظر في أمور الفقراء ومشاركتهم مِحَنهم وأزماتهم، واقتسام ما لديهم معهم كوقف أوقاف دائمة أو موقتة لهم، لذلك شكل كل من الحكام ومؤسسات الدولة والمجتمع نسقًا كاملًا لدعم الفقراء.

الكلمات المفتاحية : أندلس – الفقراء – الحكام – المجتمع – الرعاية– القضاء – الحسبة.

* معيدة بقسم التاريخ- كلية البنات –جامعة عين شمس
** أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية - بكلية البنات- جامعة عين شمس
*** أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية - بكلية الآداب - جامعة بنها.

إشكاليات البحث:

تحاول الدراسة الإجابة عن عدَّة إشكاليات أهمها: كيف ساهم الحكام في تقديم الدعم للفقراء، وذلك من خلال الحكم على سياسات الدوَّل المعاصرة لفترة الدراسة، أكانت تدعم الفقراء وتقلل من دائرة الفقر؟! .. هذا فضلًا عن الحكم على المجتمع من حيث كونه مجتمعًا متضامنًا اجتماعيًّا مع الفقراء أم غير متضامنٍ؟

الدراسات السابقة:

مليكة عدالة :ظاهرة الفقر بلاندلس في العصر الموحدي،مجلة عصور،ع24-2015،25م

أهميَّة الموضوع:

تكمُن أهميَّة الموضوع في إبراز جانب من جوانب الحياة الإجتماعية في الأندلس ويظهر لنا بشكل أوضح مدى تعاون الدولة في الرفع من مستوى الطبقات الفقيرة، بجانب إظهار تعاون طبقات المجتمع المختلفة في مواجهة الفقر والحد منه.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التاريخي.

المقدمة:

إن الأحداث السياسية للدول المختلفة أصبحت معروفة ومطروقة من قِبَلِ جُل الباحثين في تاريخ الأندلس، فضلًا عن تركيز معظم المصادر التاريخية على تسجيل تفاصيل أحداثها، أما إذا نظرنا إلى النواحي الاجتماعية فسنجد أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته بعض الدراسات فيها، فإن الدراسات التي اهتمت بالتاريخ الاجتماعي في الأندلس ما زالت قليلة، وقد يُعزَى ذلك إلى قلة المادة التاريخيَّة من جهة، بجانب سهولة تناول مجريات التاريخ السياسي وتوافر مادته من جهةٍ أخرى، ويمثل موضوع دور الدولة والمجتمع في مواجهة الفقر أحد موضوعات التاريخ الاجتماعي التي أُغفلت من قبل الباحثين في تاريخ الأندلس، على الرغم من أهمية الموضوع الذي يُلقي الضوء علي صور التضامن مع الفقراء من قبل السلطة الحاكمة، وغيرها من فئات المجتمع المختلفة .

ويمكن تلخيص جديّة البحث في الآتي:

إســـهام الحكام والأُمراء في تقديم الدعم للفقراء ماديًّا، وذلك من خلال توزيع الصـــدقات الإختيارية والاهتمام بجمع الزكاة وتوزيعها على الفقراء فضـــلًا عن الدور الخدمي من خلال تقديم العديد من المشـــاريع الاجتماعية للفقراء مثل مشـــروع إطعام الفقراء أوقات المجاعات والجفاف، فضـــلًا عن الرعاية الطبية للفقراء ومجانيّة التعليم ورفع الضرائب والاستماع إلى شكاوي هذه الفئات الضعيفة وغيرها.

هذا فضـلًا عن دور مؤسـسـات الدولة المختلفة في دعم الفقراء، مثل مؤسـستي القضـاء والحِسـبة، فقد وضَّحنا كيف كانت أُسس التضـامن من قِبَل هذه المؤسـسـات لدعم الفقراء، وذلك من خلال دورهم في قضـاء حوائجهم ودورهم زمن الكوارث والمِحَن، بجابب الدعم المادي لشـرائح الفقراء والمعوزين، وأخيرًا وضـحنا دور المجتمع في تقديم الدعم للفقراء وذلك من خلال صور التآزر والتكافل بين شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال الرعاية الطبية وقضاء الحوائج والدعم المادي والمعنوي أيام الأزمات ثم وضحنا أهمية الوقف ودوره في حياة الفقراء.

أولاً: إسهام الحكام والأمراء في تقديم الدعم للفقراء ماديًّا وخدميًّا:

- الدعم المادي (الصدقات الاختيارية):

نالت شـــريحة الفقراء والمحتاجين اهتمامًا كبيرًا من قبل أمراء الدولة الأموية، فســـعوا إلى تحســـين أوضـــاعهم المادية وذلك من خلال توزيع الصـــدقات الاختيارية عليهم، فمما أثر عن الأمير هشـــام بن عبد الرحمن (172–180هـــ– 788– 796م) المشهور بالعدل والسماحة والطيبة وأعمال البر والخير، أنه كان يخرج من قصـره ليلًا، يجول شـوارع قرطبة ويدخل أكواخ الفقراء ويشـفق عليهم ويهتم بآلامهم ويلبي حوائجهم (ابن الأثير،1987م، ج5 ، ص 308؛ المراكشـــي ، 2006م، ص 24؛ الذهبي،1996م،ج8، ص 253؛ مجهول،1989م، ص 109؛ مجهول،2007م، ص170؛ كرد علي، 1923م، ص118؛ عنـان،1997م، ق1، ج1، ص 224 – 225؛ دوزي ،1995م، ج1، ص 57 – 98)، وقد وصفه المستشرق سيديو قالًا:

" ولم يبالِ أمير بسعادة شعبه المادية مبالاة هشام فكان يوزع الصدقات بسخاء، وكان يُعنى كل العناية بإنشاء معاهد كثيرة حيث يجد البائسون وسائل للعمل وأقواتًا للعيش " (لويس سيديو، د – ت، ص 157؛ فوزي عزاوي،2018م، ج2، ص110).

وكان من سُنة بعض حكام الدولة الأموية فور توليهم الحكم أن يبسطوا للفقراء والمحتاجين ويغمروهم بعطفهم وكرمهم كنوع من أنواع كسب صفوف العوام، كما فعل الأمير عبد الرحمن الأوسط (207– 238هـ– 822 –852 م) فعندما تمت له البيعة وتولى الحكم، أخرج خمسة آلاف دينارًا من صلب ماله، ففرقها في أهل الحاجة والفاقة من أهل قرطبة (مجهول، ج1983،1م، ص 138؛ مجهول، 2007م، ص 184– 185)، وهو ما فعله الأمير المنذر بن محمد، فعندما تولى الحكم أخرج الأموال وفرق العطايا على الفقراء والمساكين وأسقط عنهم عُشر ذلك العام وما يلزمهم من خراج ومعونة (مجهول ، 1983م،ج1، ص 195)، ومن جهة أخرى خصص الأمير عبد الله بن محمد (275– 300هـ–888– 912م)، سهمًا من مال الجبايات لدعم الطبقات الفقيرة والمحتاجة (ابن حيان، 1994م، ج2، ص33 – 34 ؛ عنان، 1997م، ج1، ص 346 ؛ ضيف، 1989م، ص 64؛ فوزي عزاري، 2018م، ص 111)، وبوجه عام فقد عُرف عن الأمير عبد الله أنه كان جوادًا محبًا لأعمال الخير كثير البر بالفقراء وذوي الحاجات (ضيف1989م ، ص **64**).

عمد بعض الحكام أيضًا إلى التقرب إلى الله عز وجل من خلال تقديم الصدقات للفقراء والمحتاجين، وهو مسلك الخليفة الحكم المستنصر، الذي كثرت صدقاته في شهر رمضان، فيقول ابن حيان:

" وفي غرة شهر رمضان من عام361هـ/ 971م جدد الخليفة الحكم المستنصر عادته التي لا يُخلّ بها في إفشاء الصدقات ومظاهر القُربات سرّا وعلانية، فنعش الله بمعرفته أمة من ذوي الحاجة " (ابن حيان، 1994م، ص 23 ؛ عرفه، ع11، يوليو 1993، ص30)، ولكن من أبرز الخدمات التي قدمها الخليفة الحكم تحبيسه ربع ما ورثه من أبيه في جميع كور الأندلس، فجعله وقفًا على الفقراء والمساكين، ينتفعون بغلاته، وقد أشهد الفقهاء وأعيان الناس على ذلك (ابن عذاري، 1983م، ج2، ص 243 ؛ دويدار، 1994م، ص 260)، ولم يقف الأمر عند ذلك، الحد بل تعداه إلى بناء البيوت قبالة باب المسجد الكبير، وجعلها للفقراء والمساكين وفقراء المسافرين وأصحاب الحاجات، وبني الخليفة الحكم دارًا للصدقة واتخدها مقرًّا لتفريق الصدقات (ابن عذاري، 1983م، ج2، ص 240 ؛ لين بول، 2014م، ص 96).

ويبدو أن أمراء الدولة الأموية اتخذوا من احتفالاتهم الشخصية مناسبة لتفريق الأموال، والعطف على الفقراء، ونموذج ذلك ما فعله الخليفة الحكم المستنصر، عندما فرق الأموال على الفقراء والمحتاجين شكرًا لله تعالى على جلوس ابنه هشام لتلقي العلم بين يدي مؤدبه وقد استعان بالفقيه أحمد بن نصر بتوزيع تلك الأموال (ابن حيان، 1965م،ص 77)، وبالمثل أخرج الصدقات للفقراء والمحتاجين تضرعًا لله تعالى، لشفاء ولي العهد هشام من الجدري، فعندما كشف الله عنه الضر وأصبح معافى، اجتمع الخليفة الحكم في قصره مع وزراءه ورجال دولته، وحمد الله على منته عليه بمعافاة ابنه هشام وكلف الأمنين عبد الرحمن بن وافد وسليمان بن أحمد الرصافي بتوزيع الأموال على أهل الستر والضعفاء (ابن حيان،1965م ، ج3، ص 154)، وهو ما أسهم في تحسين أوضاع كثير من ضعفاء الناس (ابن حيان، 1965م، ج3، ص 153)، كذلك اعتمد الحاجب المنصور بن أبي عامر على أمية بن أحمد القرشي(ت393هـ/1002م) في الإشراف

على الصدقات وتفريقها في أوقات الأزمات (عياض، 1982م،ج7، ص 163)، كما عرف عن الخليفة هشام بن الحكم كثرة صدقاته على أهل الستر من الضعفاء والمساكين (ابن عذاري، 1993م،ج2، ص 253).

ولدينا من القرائن ما يدل على حب عبد الملك بن أبي عامر للخير والبر والعطف على الفقراء، ومبادرته لتوزيع الأموال على الفقراء والمساكين (ابن الخطيب، ج2، ص 89)، فقد أرسل مبلغًا من المال قدره خمسمائة دينار إلى أحد الصالحين ويدعى أبو أيوب، وطلب منه أن يضعها في مكان ينتفع بها الفقراء والمساكين، فرأى الرجل الصالح شراء دار لإمام المسجد، لأنه ليس له دار (ابن الخطيب، د-ت،ج2، ص 82).

ولَم نجد إشارات في فترة الفتنة القرطبية عن وجود صدقات للحُكام في هذه الفترة، حيث استمرت ثلاث وعشرون سنة، وهو ما انعكس بالسلب على المجتمع الأندلسي، فانشغل الحكام بتلك الإضطرابات فلم نجد منهم من يوزع الصدقات أو يهتم لألم الفقراء وحاجتهم سوى بعض الإشارات البسيطة، ومنها ما يبرز دور إدريس بن يحيى العلوي الحمودي، الذي كان كثير الدعم للفقراء حتي قيل عنه أنه كان عطوفًا على الطبقات الفقيرة والمعوزة كثير الصدقة عليهم، (الحميدي، 1989م،ج1،ص 66؛ الضبي، 1989م، ص 61؛ ابن الأثير،1987م، ،ج8 ، ص 105؛ سيكو دي لوثنيا، 1992م،ص 42)، فكان يتصدق كل يوم جمعة بخمسمائة دينار على الضعفاء والمساكين، هذا بجانب الخدمات الجليلة التي قدمها من خلال رفع الظلم ورد المطرودين إلى أوطانهم ورد ضياعهم وأملاكهم إليهم (ابن الآبار،1985م، ، ج2، ص26؛ الحميدي ، 1989م،ج1، ص66 ؛ ابن الأثير،1987م، ج8، ص105).

وقد غاب دور ملوك الطوائف في تقديم الدعم المالي للفقراء، فلم نجد في متون المصادر ما يخص ملوك الطوائف من تقديم الصدقات الاختيارية للفقراء والمساكين، وذلك بسبب انشغالهم بالصراعات والحروب الداخلية فيما بينهم وحروبهم مع النصارى من جهة أخرى، وقد أدى غياب دور السلطة على ذلك النحو إلى تصدر القضاة والفقهاء والصلحاء في تقديم الصدقات والتخفيف من ألم الجوع والحرمان، هذا وقد اهتم بعض حكام المرابطين بتوزيع الصدقات، ومنهم علي بن يوسف بن تاشفين، الذي عرف عنه حرصه على إقامة

العدل (الهرفي، 1985م، ص 69)؛ حتى اعتبره الكتاب من عدة الزهاد والمتبتلين (المراكشي، 2006م، ص 235 ؛ دندش، 1988م، ص 268)، فقد وصفه صاحب الحلل الموشية فقال:"... كان كثير الصدقة عظيم البر جزيل الصلة وألبسه الله المهابة وقذف الله له في القلوب المحبة فاجتمعت عليه الأمة " (مجهول،1979م، ص 83 – 84 ؛ الهرفي،1985، ص 69).

- **الاهتمام بجمع الزكاة من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء:**

من المعلوم أن الإمام الحاكم هو الذي يتولى قبض الزكاة إما بنفسه أو من ينوب عنه (اللخمي، 2011م، ج2، ص 917)، وقد علق ابن حجر على حديث ابن عباس المشهور في الصحيحين عن حث النبي – صلي الله عليه وسلم – عن أهمية الزكاة [1]، وقد ضرب لنا الأمير هشام بن عبد الرحمن (172– 180هـ/ 788– 796م)، أفضل الأمثلة على أخذ الزكاة من الأغنياء ومنحها للفقراء، فقد كان".... حاكمًا بالسنة والكتاب قبض الزكوات من طرقها ووضعها في حقها " (ابن عذاري ،1983م، ج1، ص 244 ؛ بدر2009م، ج2، ص 173؛ قرني، 2012م، ص 58 – 59 ؛ دوزي، 1995م، ج1، ص 79 – 80)، واستمر اهتمام الدولة الأموية بمسألة جمع الزكاة، وصرفها على الفقراء والمساكين خلال عصر الخلافة، فقد اشتكى أهل طرطوشة [2] إلى الخليفة الناصر ما كانوا يقاسونه من شدة هجمات العدو عليهم بسبب موقعهم؛ مما دفع الناصر إلى ترك الزكاة والمغارم لهم تقوية لهم وتعويضًا عما يخربه العدو في بلادهم، وبالمثل كان الخليفة الحكم المستنصر يسير على نهج أبيه الناصر في أعمال البر والرفق بالمساكين والحرص على مصالحهم، فقد حث القاضي محمد بن إسحاق بن السليم (ت 367هـ/977م) على تشجيع الناس على إخراج الزكاة للفقراء وجمعها؛ فنادى القاضي بعد صلاة الجمعة " إنه ليس بغائب عنكم ما فيه ضعفائكم ومساكينكم

---

[1] وهو قول النبي– صلى الله عليه وسلم– لمعاذ بن جبل حيث بعثه إلى اليمن "واعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم...." ومن هذا الحديث الشريف يتضح أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها، إما بنفسه وإما بنائبه، فمن امتنع عنها أخذت منه قهراً. (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(737 هـ– 852 هـ): فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، تحقيق :عبد العزيز عبد الله بن باز،(المكتبة السلفية،د – ت) ج3، ص 357 – 361).

[2] طرطوشة: مدينة أندلسية تبعد عن بلنسة نحو مائة وعشرين ميلاً وهي بلد كبير تشتهر بانتشار المراكب والعمائر ويؤمها التجار للسفر إلى الأمصار: انظر: (الحموي ،ج4، ص30؛ الحميري، ص 124).

من الفاقة والحاجة، فحصـــلوا زكاة أموالكم، وكفارة أيمانكم، ووصـــايا أمواتكم، وعجلوا بها إلى فقرائكم ومحاويجكم، ولا تناســـوهم فهم غدًا خصـــمائكم عند الله ربكم وهو شـــهيد عليكم لا رب غيره" (ابن حيان، 1979م، ص 68 ؛ حتاملة، 1999م، ج2، ص 658؛ ماهر حمادة، 1986م، ص 210).

كما اهتم بعض أمراء المرابطين بتطبيق الشـرع وأخذ الزكاة وردها إلى الفقراء، فيحسـب ليوسـف بن تاشفين أنه أنقذ المسلمين من براثن الضرائب غير الشرعية التي أفقرتهم، كما أمر بجمع الزكاة وتفريقها في وجوهها الصحيحة (ابن أبي زرع، 1972م، ص137 – 138؛ الهرفي، 1985م، ص 57 – 58)، وبالمثل كان الأمير علي بن يوسف (500– 537هـــ / 1106 –1143م) يسير على نهج أبيه في تحري العدل ونصرة المستضعفين والعطف على الفقراء (الهرفي،1985م، ص68–69).

ويتضـح مما سـبق أننا إذا قارنَّا موقف الدولة الأموية السـابق بخصـوص جمع الزكاة وتوزيعها على الفقراء مع موقف ملوك الطوائف المتخاذل من ناحية والمرابطين من ناحية أخرى، فســوف نجد اختلافاً كبيراً يوضـــح لنا دور كل دولة منهم في مواجهة الفقر ودعم الفقراء، فنجد أنه لا يوجد إشـــارات تدل على اهتمام ملوك الطوائف بمصـــالح الناس بل جاروا عليهم وســلبوهم أموالهم، وبدلاً من أن يطبقوا الشـرع بأخذ الزكاة، فرضوا عليهم ضروبًا شتى من المغارم والضرائب؛ لتعويض العجز المالي الناتج عن سفههم في سياساتهم المالية، ومظاهر الترف والبذخ التي كانوا يعيشـــون فيها ودليل ذلك ما كان يجبيه مبارك ومظفر العامرين للإنفاق على ملذاتهم، إذ بلغت جبايتهم120ألف دينارًا من بلنسة وشاطبة، كانت تجمع بأشد طرق التعسف والعنف (ابن عذاري، 1983م، ج3، ص 160).

وأيضًا نجد أبا الوليد بن جهور (ت462هـــ /1069م)، يعتدي على المسلمين ويستبيح أموالهم ويسلط عليهم أهل الفســـاد، ناهيك عن إهماله للأمور الشـــرعية، وتقاعســـه عن تحقيق الأمن؛ مما أدى إلى انتشـارالفوضـى (ابن عذاري، 1983م،ج3، ص 233)، ولم يختلف ابن عباد كثيرًا فقد كان مشـغولًا بحروبه والتمثيل بجثث أعدائه، ولم يكن يبالي بأمور الفقراء (ابن عذاري،1983م، ج3، ص 206 – 208).

وإذا تتبعنا غير هؤلاء من ملوك الطوائف نجد عجب العجاب فهذا الأمير أبو بكر إبراهيم كان كثير الإنفاق والتبذل في المال ولكن ليس على الفقراء، فلم تذكر المصادر عطفه عليهم ولا قيامه بالصدقات (ابن سعيد، 2004م، ص257 ؛ عويس، 1994م، ص20-25)، ومثله الأمير ابن تيفلويت صاحب سرقسطة وأبي بكر بن باجة، الذين انشغلوا بحضور مجلس الغناء والشعر(ابن سعيد، 2004م، ص 257 – 258 ؛ المقري ، 1940م، ج2، ص 209 – 210)، وهكذا كان حال ملوك الطوائف، فقد وصف لنا أحد المؤرخين واقع المجتمع آنذاك بقوله: "... مشتغلون بشرب الخمر واقتناء القبان وسماع العيدان ...، فصعب على الطالب والمطلوب ذل الرئيس والمرؤوس وافتقرت الرعية، وفسدت أحوال الجميع بالكلية وزالت من النفوس الأنفة الإسلامية " (ابن الكردبوس، 1996م، ج2، ص 1230 -1231)، فنجد إذن أن ملوك الطوائف أهملوا الأمور الشرعية بما فيها الزكاة، وفرضوا الضرائب وانغمسوا في الملذات حتى أنهم فرضوا الضرائب على الدواب وأضحيات العيد (الكحلوت، 2010م، ص53).

خلاصة القول، أن ملوك الطوائف وبعض أمراء المرابطين انصرفوا عن أمور الحكم وتملصوا من أداء واجباتهم الشرعية ونزعوا إلى الترف والرفاهية لإرضاء نزواتهم وشهواتهم، فأصبح اهتمامهم بالبحث عن جواري الغناء أكثر من اهتمامهم بأمور الرعية ومحاولة إصلاح أوضاعهم.

ثانيًا:الدور الخدمي:

- إطعام الفقراء أيام المجاعات:

بقدر ما كانت المحن والشدائد السمة الغالبة في الدولة الأموية، وبقدر ما تعاظمت الشدائد على الناس، بقدر ما كان للحكام والأمراء دور فعال في مساندة الفقراء خلال تلك الأزمات، نموذج ذلك مما قام به الأمير هشام بن عبد الرحمن خلال المجاعة الشديدة التي حدثت عام 197هـ/812م، وعانى الناس فيها من البؤس

والجوع والحرمان وهو ما دفعه إلى إغاثة المعوزين والفقراء (مؤلف مجهول، 2007م، ص 169 – 174) حتى نال إعجاب الشعراء فقال عباس الجزائري (ت230هـ/844م)[3]:

نكد الزمان فأمنت أيامه من أن يكون بعصره عسير

طلع الزمان بأزمة فجلاله تلك الكريهــة جودة العمر

وبالمثل برز دور الأمير عبد الرحمن الأوسط في المجاعة التي اجتاحت الأندلس عام207هـ/ 822م، حيث غلت الأسعار فكاد الناس أن يهلكوا جوعًا ولكن الأمير عبد الرحمن قام بعمل موائد لإطعام الفقراء والمساكين من أهل قرطبة (ابن حيان، 2003م، ج2 ، ص 412 ؛ مجهول، 1983م، ص 139).

وفي السياق ذاتة واجه الأمير محمد بن عبد الرحمن تداعيات مجاعة عام 260هـ/ 873 م، حيث قام الأمير بتخفيف حدة الأزمة وإسـقاط جزء من العشـور بجانب مسـاعدته للفقراء في إقامة عمارتهم في تلك الأزمات المجحفة، وهو ما نال إعجاب الرعية فمدحه عثمان بن مثنى (ت 272هـ/885م) [4]، فقال:

غدًا في أسارير الإمام محمد إمام الهدى بدور وفي كفه سحر

تـلافى رعايـاه بإسقـاط ثلـث مـا عليهـم بهـا

وضرب الخليفة الناصر وابنه الحكم المستنصر أروع الأمثلة في تقديم الدعم للفقراء وإطعامهم، فقد أثر عنهم أنهم كانوا يطهون الطعام خارج القصر كل يوم ويقدمونه للفقراء والمساكين (ابن عذاري، 1983م، ج2، ص 240).

ومما يؤكد حرص الخليفة الناصـر على مسـاعدة ودعم الفقراء لاسـيما أوقات الأزمات، اتخاذه مائة وعشـرون دارًا لتخزين السـمن والزيت والمؤن لوقت الحاجة (سـالم، 1997م،ج1، ص 239)، وقد جعل الناصـر جزء من أموال الجبايات مدخرًا لمواجهة مثل تلك الأزمات (ابن عذاري، 1983م، ج2، ص 231؛

([3]) عباس ناصح الجزائري : من أهل الجزيرة الخضراء ونشأ بمصر ثم عاد إلى الأندلس اشتهر بالأدب واللغة وله حظ في الفقه ولي قضاء شذونة توفى بعد عام (230 هـ - 844 م) ، انظر (ابن الفرضي، ج1 ، ص 240 ؛ الأوسي، ص 90 – 92).

([4]) هو أبو عبد الله عثمان بن المثنى القيس القرطبي كان مؤدباً لأولاد الأمير عبد الرحمن بن الحكم وأولاد الأمير محمد فضـلاً عن براعته في النحو والشعر توفى (272 هـ) انظر : ابن الفرضي، ج1 ، ص 346 ؛ ابن الأبار، ج1 ، ص 48 ؛ عمر فروخ ، د – ت ، ج4 ، ص 129 .

ابن الخطيب، د–ت، ص 38 ؛ المقري، 1940م، ج2، ص 271)، وبالفعل عندما اضـمحلت البلاد سـنة 302هـ/ 914م، وغلت الأسعار وقل ظهور الحنطة في الأسواق وصلت المجاعة بالأندلس وبلغت الحاجة والعوز بالناس مبلغًا عظيمًا، لاسـيَّما وقد تزامن مع ذلك وقوع الوباء وكثر الموتى، فقام الناصـر بفتح مخازن الدولة ووزع المؤن على المسـاكين وأهل الفاقة والمتعففين من الناس، وبالمثل فعندما اسـتشـرت المجاعة عام324هـ – 935م، قام الناصر بعمل موائد لإطعام الفقراء والمعوزين وتزويدهم بما ينقصهم عن الطعام فاستطاع بذلك تجاوزالأزمة والتخفيف من معاناة الفقراء(ابن عذاري 1983م، ج2،ص 167– 168 ؛ عنان، 1997م، ص 424 ؛ الأخضـر، ع16، 2018 م ، ص 91)، فمدحه الشـعراء، فقال عبد الله بن يحيى بن إدريس: **نعم الشـفيع إلى الرحمن في المطر مسـتنزل الغيث والنذر** (ابن حيان، 1979م، ج5، ص150 ؛ عنان، 1997م، ص424).

وفي إطار السياسـية العامة فيما يخص الرفق بالرعية وتفقد شـئونهم قام الحكم المسـتنصـر علي أثر مجاعة عام (353هـ – 964م)، بإطعام المسـاكين والفقراء في كل ربض من أرباض قرطبة، فكان يوزع اثنتي عشـر ألف خبزة يوميًّا على ضـعفاء قرطبة (ابن عذاري، 1983م، ج1، ص 236 ؛ عنان، 1997م، ج1، ص 478)، وكان من السـياسـات الحسـنة التي أثرت عن الحاجب المنصـور ابن أبي عامر(ت 392هـ/1002م) أن اتخذ التدابير اللازمة لمساندة الفقراء والمساكين أيام الأزمات، فقام بتخزين الأطعمة والمؤن حتى كان لديه في عام 374هـ / 984م، مخزون هائل من الأطعمة والمؤن يزيد علي مائتي ألف وذلك تحسـبًا لأي أزمة، وبالفعل حدثت المجاعة (379هـ – 989م)، لَم يبخل المنصـور على الفقراء والمحتاجين بل قام بفتح مخازن الدولة وأطعم الفقراء والمحتاجين وظلت الحال هكذا ثلاث سنوات، يأمر بعمل اثنين وعشرين ألف خبزة يوميًّا تفرق على الضـعفاء والمساكين، حتى انقضـت سنوات المجاعة، فكان له من المآثر من خلال الرفق بالمسـلمين وإطعام الضـعفاء، وتكفين الموتى، وإغاثة الأحياء ما لم يكن لملك قبله (مجهول،1983م، ج1 ، ص 181 – 182).

يتضـــح مما ســـبق أن الدولة الأموية، كان لها دور فعال في إطعام الفقراء والمســـاكين لاســـيَّما أيام المجاعات والأزمات عبر تدابير مسبقة، إلا أن الإشـارات المصـدرية لَم تُسـعفنا في هذا الصـدد فيما يخص فترة الفتنة القرطبية وعصر ملوك الطوائف، حيث سادت الفوضى وعمّت الاضطرابات وسادت كثير من القيم السـلبية في المجتمع فتقاعسـت السـلطة وتقاعس الأغنياء عن الدور المنوط بهم في دعم الفقراء والمحتاجين لاسيما أوقات الأزمات.

- الرعاية الطبية للفقراء:

وقد اهتم حكام الدولة الأموية بكافة العلوم، ومنهم علم الطب، فشجعوا على الرحلة من أجل التعلم، واقتنوا أهم الكتب من جميع البلاد الخاصـــة بعلم الطب، حتى وجد عدد كبير من أكفأ الأطباء في ذلك الوقت، وكل ذلك يصـب في مصـلحة رعاياهم (ابن جلجل،1985م،ص112 ؛ حسـن قرني،2012م، ص98)، وإذا كان الفقراء أكثر تضـررًا من الإضـطرابات والتقلبات السـياسـية والعسـكرية، ناهيك عن الكوارث الطبيعية كالجراد والجفاف والمجاعات والأوبئة، فإنهم على الجملة كانوا أكثر عرضـة للأمراض المختلفة؛ لذا اهتم حكام الدولة الأموية برعايتهم، في ظل عدم قدرتهم علي دفع ثمن الأدوية أو أجرة الأطباء، نموذج ذلك إنشاء ربض خاص للاستشفاء في قرطبة علي يد الأمير هشام بن عبد الرحمن، فضلًاعن تطوعه بالصدقة علي مرضى الفقراء، وزيارة البعض منهم وحمل الأدوية بنفســة إليهم، وهو ما كان يفعله مع أحد الزهاد (المراكشــي2006م، ج2، ص24؛ نهاد عباس زينل، 2013م، ص 112).

ففي عهد الأمير عبد الرحمن الثاني وخليفته محمد الأول، تمكن الطبيبان حمدين بن أبان، والمسـيحي جواد إدخال العديد من المعاجين إلى فن الشـفاء، وبعض المستحضـرات من العسـل وغيرها، ولم يذخر بعض الأطباء وسعًا في البحث عن علاج الفقراء والمساكين بالأدوية في تركيبات اقتصادية ملائمة لقدرتهم المادية، حيث تتوافر المعلومات عن تركيب ضــماد عامي مختصــر وكحل جيد للفقراء وغيرها من أصــناف الأدوية والعلاجات التي تليق بحال ووضـع الفقير، ناهيك عن الاهتمام بالطب الحرفي المتخصـص في علاج العلل

الناتجة عن ممارسة بعض أصناف المهن (الطاهري، 1995م، ص492) فكان اهتمام الأمراء بإنتاج الأدوية من أجل رعاياهم (ابن جلجل،1985م، ص 93).

وكان للخليفة عبد الرحمن الناصـــر وابنه الحكم المســـتنصـــر دور كبير في رعاية المرضـــى الفقراء والمحتاجين، فقد ســـمح الخليفة الحكم لطبيبه الخاص أحمد بن يونس بتوزيع الأدوية والعلاج لمن يحتاج إليه من الفقراء بالمجان من خزانته الخاصـة، فقد كانت لديه خزانة للطب لا يوجد مثلها قط، رتب فيها اثنى عشـر طبيبًا فسـمح بتسـخير كل ذلك لخدمة الفقراء والمحتاجين(ابن جلجل، 1985م،ص 112؛ حسـن 2012م،، ص 98)، وبالتأكيد اهتم حكام الدولة الأموية بإنشـاء أرباض لمعالجة أصـحاب الأمراض المعدية، خاصـة أن حكام الدولـة الأموية كـانوا يعملون على إحيـاء مجد دولتهم وحضـــارتهم في هذه المنطقـة، وهو مـا جعلهم يشـجعون الأطباء على ابتكار الأدوية وكانوا يغدقون الأموال الكثيرة في الأحياء الخاصـة بأصـحاب الأمراض المستعصية (ابن بسام، 1997م، ق1، م2، ص 602 – 604).

وقد اهتم المرابطون (484– 540هـــ / 1144–1091م)، برعاية المرضى طبيًّا، فاعتبروا علم الطب مهنة مهمة، وعملوا على تطويرها، ووضعوا شروطًا لممارسة المهنة حتى يحافظوا على المجتمع الأندلسي من الجهلة ومدعي العلم، فقد أحدثوا منصـــب رئيس الصـــناعة الطبية لمراقبة أعمال الأطباء، وكان من ضـــمن شـروطهم (الموسـاوي، ع3، 2013، ص 766)، عدم أخذ الدم من شـخص إلا بإذنه، وذلك للمحافظة على المرضى الفقراء من استغلالهم.

– مشروع ختان الفقراء :

جرت العادة عند بعض حكام الدولة الأموية أنه عند قيام أحدهم بختان أبنائه يقوم بختان عدد من أبناء الفقراء مجانًا، وقد برز دور المنصور بن أبي عامر في هذا الصدد، فعندما قام بختان أولاده، قام بختان عدد لا يحصـــى من أولاد الفقراء والمســـاكين، فبلغت النفقة عليهم في تلك الســـنة خمســـمائة دينار، " وهذه مكرمة مخلد ومنـة مقلدة " (المقري، 1985م، ج2، ص 128 ؛ خلاف، 1984م، ص 306)، لَم تكُ تلك عادة

جميع الحكام عند ختان أبنائهم علي مدار الفترة المدروســـة، فنجد مثلًا أن بعض ملوك الطوائف قام بعمل الحفلات لختان أبنائه، ولم يتذكر حتى إطعام الفقراء في مثل ذلك اليوم، فالأمير المأمون بن ذي النون أقام احتفالًا بختان حفيده يحيى، وظل الاحتفال قائمًا لعدة أيام، دعى فيها صــفوة المجتمع، وقد أعد للأمر عدته، فيذكر أنه أمر " بالاستكثار من الطهارة والإنقاء للقدور، والإتزاع للجفان، والصلة لأيام الطعام، والمشاكلة بين مقادير الأخباز والأدام، والأغراب في صــنعة ألوانها مع شــباب أباريقها بالطيور الزكية....." (الزناتي، العدد الثامن عشر، ديسمبر 2012، ص 61، 67).

- الاهتمام بتوفير الماء:

نظرًا لأهمية المياه وما تمثله بالنســبة للإنســان وخاصــة في فترات القحط والجدب عمل بعض الحكام على توفير المياه العذبة، فقد شيد عبد الرحمن الأوسط قصبة ماردة وشيد بداخل تلك القصبة صهريج تخزن فيه المياه الواردة من وادي نهر أنه (مورنيو، د.ت ، ص 51)، وجلب عبد الرحمن الثاني المياه العذبة إلى قرطبة بعد أن جهز موضعًا كبيرًا لحفظ تلك المياه (ابن الأثير،1987م، ج1، ص 118)، وبنى بفضل هذه المياه الســقاية التي على باب القصــر للســبيل(ابن حيان،2003م، ج2، ص 280 – 281؛ ابن عذاري،1983م، ج2، ص 91)، وعندما أنشأ الخليفة الناصر مدينة المرية أحاطها بسور حصين، وأقام على ربضــها ســورًا من تراب وأمر عاملها خيران العامري بتوصــيل الماء إلى ربضــها ففعل ثم وصــله محمد بن صــمادح إلى ســاقية عند جامعها داخل المدينة (الحميري، 1988م، ص 183 – 184؛ أبو الفداء، د .ت ، ص 177)، وقد احتفل الخليفة الناصــر بشــق القناة العجيبة التي تصــب في بركة قصــر الناعورة في قرطبة (زيادة،2010م، ص 144).

وقد جلب الخليفة الحكم المســتنصــر المياه من ســفح جبل بقرطبة إلى المســجد الجامع بعد أن هدم الميضأة القديمة، وبنى موضعها أربع ميضات في كل جانب من جانبي المسجد الشرقى والغربي، أجري في جميعها الماء من قناة شــقها من ســفح جبل قرطبة، وأجرى الماء العذب إلى ســقايات اتخذها على أبواب المسجد بجهاته الثلاث الشرقية والغربية والشمالية (المقري ، 1988م،ج1، ص 555).

وقد اهتم أمراء الأندلس ببناء الحمامات الخاصة بهم، فضلًا عن الحمامات العامة لجميع الناس، وذلك بسبب أهميتها القصوى للمسلمين، فكان اهتمام الأمراء بها كبيرًا، فكان هذا سر بناء الحمامات بالقرب من المساجد، وقد تسابق الأمراء على بنائها حتى كثر عددها، لدرجة أن عددها كان يقرب عدد المساجد، فكان في قرطبة تسعمائة حمام، وقيل سبعمائة، أما حمامات النساء فقد وصلت إلى ثلاثمائة حمام (ابن الخطيب، د-ت، ص 41 ؛ ابن عذاري، 1983م، ج2، ص 233 – 234).

- مجانية التعليم للفقراء:

الدارس لواقع الأندلس يجد أن الدولة الأموية كانت تريد إعادة بناء أمجادها في الأندلس، فاهتموا بالعملية التعليمية على أكمل وجه، ومن ذلك اهتمامهم بتعليم أولاد الفقراء والمحتاجين فقد حظي أولاد الفقراء بالتعليم، ويتضح ذلك من بعض الإشارات المصدرية حيث يقول الشقندي في رسالته حين تعرض لمحاسن أشبيلية: " وأما علماؤها في كل صنف رفيع أو وضيع، جدًّا أو هزلًا، فأكثر من أن يعدوا، أشهر أن يذكروا، وأما ما فيها من الشعراء والوشاحين والزجالين ما لو قسموا على بر العدوة، ضاق بهم، والكل ينالون خير رؤسائها ورفدهم (ابن حزم، 1968، ج1، ص 52)، وقد اهتم حكام الدولة الأموية بتعليم أولاد الفقراء بشكل مباشر وآخر غير مباشر، بحيث أنشأ الحكام المساجد التي اعتبرت أهم المؤسسات التعليمية هي، ولم يكتفوا بإنشاء المساجد فقط بل كانوا يعينون لها القومة والخدم، وبلغ عددهم في المسجد الجامع بقرطبة مائة وتسعة وخمسين أئمة، ومقرئين وأمناء ومؤذنين، وسدنة، وموقدين وغيرهم من المتصرفين (ابن عذاري،1983م، ج2، ص 287 – 288).

يعتبر الخليفة المستنصر أول من أقام مبدأ مجانية التعليم بشكل رسمي في الدولة، حيث أمر بإنشاء عدد من الكتاتيب، وجعل التعليم فيها بالمجان لأولاد الفقراء والمحتاجين، فكانوا يتلقون فيها تعليمهم الأول، أي كانت أشبه بالمدارس الإبتدائية في يومنا هذا، وتعهد بالإنفاق عليها ودفع رواتب المؤدبين وطعامهم، فيقول ابن عذاري:" ومن مستحسنات أفعاله وطيب أعماله، اتخاذه المؤدبين يعلمون أولاد الضعفاء والمساكين"(ابن عذاري، 1983،ج2، ص 248– 249؛ عنان، 1997م،ج1، ص 507 ؛ حسنين،2013م،

ص 7 ؛ البشـــري، 1982م،ص 146؛ ريبيرا، 1994م، ص 15؛ ،بدر،د-ت، ص 110؛ وائل صـــالح، 2019م،مج2، ع6، ص 117 – 118) فلقى المدح من الشعراء: فقال ابن شخيص[5] توفي قبل الأربعمائة (ابن عذاري،1983م، ج2، ص 240 – 241؛ الفهري، 2016م، ص 183) :

وساحـة المسجد الأعلى مكللة مكاتبًا لليتامى من نواحيها

لو مكنت سور القرآن من كلم نادتك يا خير تاليها وواعيها

وقد ســار المنصــور بن أبي عامر على نهج الخليفة الحكم فكان رغم مشــاغل الُملك يحضــر دروس العلم وحلقات الدروس، ويســتفســر من الطلاب عن مشــاكلهم، ويحثهم على الاســتزادة من العلم، ويمنح الأموال للطلاب المتفوقين منهم تشجيعًا لهم (بوشتيش، 1993م، ص 59 ؛ التواني، 1967م، ص 663 ؛ الأخضر، ع16، ص 91).

- جهود الدولة في التخلص من الجراد:

اهتم بعض الحكام بمشـروع تجميع الجراد والتخلص منه، بسـبب تأثيره السـلبي على المزروعات حيث كان يكتســح الأراضــي، فيهلك الثمار ويؤدي إلى معاناة الفلاحين وخاصــة فقراء الفلاحين الذين تهلك محاصـيلهم فيضـيع عليهم الموسـم بدون أي مقابل مادي، فمثلًا عندما اجتاحت أسـراب الجراد الأندلس عام (379/ 381هـــ - 989/991م) وأضرت أضرارًا عظيمة بالبلاد، قام المنصور بن أبي عامر باتباع العديد من الطرق للتخلص منه، فبذل الأموال للناس وأمرهم أن يجمعوا الجراد كل حسب قدرته وهيأ له مكانًا خاصًا بجانب الســوق لبيعه، فكان لهذا التدخل من قبل الدولة أهمية كبرى من جانبين أولًا: التخلص من أضــرار الجراد عن طريق تشــجيع الناس على جمعه وقتله، ثانيًا: وجود عمل يدر على أولئك العمال أموالًا وطبيعي أن الذي قام بهذا العمل الفقراء، فضمن لهم باب رزق (ابن عذاري، 1983م،ج3 ، ص 115).

(5) محمد بن شخيص: كان من أهل الأدب المشهورين ، ومن أعيان الشعر المتقدمين، متصرفاً في القول، سالكاً في أساليب الجد والهزل ، مات قبل أربعمائة، انظر: (ابن حيان، ص 144 ؛ ابن سعيد ، ج1 ، ص 208).

وفي أيام المرابطين أدركت الدولة خطورة الجراد، فنجد علي بن يوسف بن تاشفين يرسل رسالة إلى عماله في الأندلس، يحثهم على جمعه، تلافيًا لضرره فيقول: " وانظروا إليه وبالله العون...فاخرجوا إليه الغفير ولا يتخلف الكبير منهم ولا الصغير فجدوا في إطفاء هذا الجمر (أي الجراد)...." (سليمان الهرفي، 1985م، ص 283 – 284).

– السماح للضعفاء والفقراء برفع شكواهم:

وقد تعددت أوجه المساعدات والدعم من جهة الحكام للفقراء، فشملت رفع المظالم ودفع الضرر بسمع الشكوى من الضعفاء، ومثال ذلك: ما فعله الأمير عبد الرحمن الداخل الذي كان يجلس للضعفاء ويسمع منهم، وينظر بنفسه في قضاياهم، فكان يسمح للفقراء بالدخول عليه لرفع مظلمتهم دون مشقة (المقري، 1988م، ج1 ، ص 332 ؛ فرغلي، 2006م، ص 66)، ومن دلائل ذلك رفع أحد فقراء العامة شكوى ضد أحد رجال الأمير، سعيد بن أبي هند الطليطلي ت200هـ/ 815م[6]، وجاء رجل آخر إلى الأمير يطلب منه إنصافه (المقري، 1988م، ج2، ص 37)، فهذا إن دل على شيء فهو يدل على سماحة الأمير مع الضعفاء والمساكين ومحاولة سماع شكواهم وحل مشاكلهم، وفي السياق ذاته برز دور ابنه هشام بن عبد الرحمن، الذي تظلم له شخص من أحد عماله، وقد أشفق على حال الرجل وفقره أحد رجال الأمير المقربين فرفع الشكوى للأمير، فأرسل إلى الشاكي، وقال له: احلف على كل ما ظلمك فيه، فإن كان ضربك اضربه، هتك سترك فاهتك ستره أو أخذ مالك فخذ ماله إلا أن يكون أصاب حدًا من حدود الله " (ابن عذاري، 1983م، ص 244 ؛ مجهول، 2007م، ص 179– 173؛ مجهول، 1989م، ص 109؛ اللبودي، 2014م، ع1، م24، ص 339)، فكان الأميرهشام بذلك من أشد الناس قمعًا لتسلط عماله ورجاله، فكان يذهب مذهب عمر بن عبد العزيز– رضي الله عنه– في العدل بين الناس وبالمثل كان الأمير عبد الرحمن بن الحكم يسمع

(6) أبو الهند الطليطلي هو عبد الرحمن بن هند الأَصبحي من أهل طليطلة يكنى بأبا هند سمع من مالك بن انس، وكان مكرماً وقد استوزره بعض الحكام مات 200 هـ انظر (ابن الفرضي، ج1 ، ص 155 – 156).

شكوى الفقراء بنفسه، كسماعه لشكوى حسانة التميمية[7]، التي جاءت إلى الأمير تشكو من والي إلبيرة جابر بن لبيد، الذي سيطر على أملاكها الممنوحة لها من الأمير الحكم بن هشام؛ فما كان من الأمير عبد الرحمن إلا أن أنصف حسانه وعزل لبيد ورد إليها أموالها(المقري، 1988م ، ج4، ص 167 – 168)، كما كان الأمير عبد الله 275–300هـ/ 888– 912م يستمع إلى شكوى الفقراء والمظلومين، فقيل أنه فتح بابًا للعامة، لتلقي رقاعهم وبذلك لا تحجب مظالمهم عنه فكان يؤمن عنده الخائف حتى أنه لا يوجد فقير لا يستطيع الوصول إليه (ابن عذاري، 1983م، ج2، ص 280؛ ابن الخطيب، د–ت، ص 24 ؛ عنان، 1997م، ج1، ص 346 – 347)، وقد عزل والي إلبيرة جهور بن عبد الله بسبب تظلم الرعية منه وقد وصف سلمان بن وانسوس(ت ظلم جهور فقال عنه[8]:

جاء الحمار حمار المرج – مختشيًا مما أفاد من الأموال والطرف

خلى لبيرة قد أودت مساكنها يقبح سيرته والعنف والسرف

فاحمل على العير حملًا يستقل به واترك له سببًا لتبن والعلف

وفي الإطار ذاتة حرص الحكم المستنصر علي حماية الرعية من ظلم الولاة وهو ما ظهر من خلال العديد من السياسات، منها نظام الرقابة علي العمال من خلال إرسال مندوبين لاستطلاع أخبار الرعية أوجلب ممثلين عن الرعية إلى حضرته لسؤالهم عن سيرة العمال (ابن عذاري، 1983م، ج2، ص239)، وكان لعبد الملك بن أبي عامر دور في السماح للضعفاء برفع مظالمهم، فقد كان يخاف الله في أفعاله مراقبًا لله محبًّا للصالحين يحاول نشر العدل ونصرة المظلومين ويقمع أعداء الدين (ابن عذاري، 1983م،ج3، ص3 ؛ مجهول، 1983م، ص 172)، ورغم أحداث الفتنة القرطبية إلا أن نصرة المظلومين كانت حاضرة في سياسات أحد خلفاء تلك الفترة وهو على بن حمود الذي جلس بنفسه للمظالم، وهو ما أثّر على إقرار العدل

(7) حسانه :ظلت تنعم بعطف الحكم الربضي ، وكان عامله على إلبيرة يمضي كتاب الحكم فيها ويخشى مخالفته فكان يحسن إليها مما يؤذيها، يتسم شعرها بالأصالة والصدق ففيه طبيعة المرأة في ضعفها وحاجتها للحماية، ويحثها عن الكنف وفزعها من القهر، انظر (جمعه، ص 183 – 184؛ هيكل، ص 109).

(8) سلمان بن محمد بن أصبغ بن وانسوس أصله من البرابر وله بيت شرق الأندلس، وكان مذكور بالأدب والعقل وعزة النفس. (ابن الابار،ج1، ص160؛ الحميدي ، ج2،ص 350- 351).

(ابن عذاري، 1983م،ج3، ص 30)، وفضلًا عن السياسات العادلة التي أقرها يوسف بن تاشفين، فقد شهدت إحدى رسائل علي بن يوسف إلى قاضي مالقة عام 523 هـ- 1128م علي تحرية العدل وإحقاقه الحق، والنظر في شكاوى العامة وتظلماتهم (مكي، 2016، ص117؛ عنان، 1997م، ج3، ص 431).

- دور بعض الحكام في تخفيف الضرائب ورفع المفاسد:

كان لبعض الحكام دور كبير في كبح جور وظلم الولاة الذين تعمدوا فرض مزيد من الضرائب على الرعية، حيث حاول البعض منهم التخفيف عليهم، فمثلًا كان الأمير محمد بن عبد الرحمن مهتمًا بمصالح المسلمين والتخفيف من معاناة الرعية من الضرائب التي استشرت بسبب كثرة الحروب، والتي دائمًا ما تعود بالسلب علي كل أوجه النشاط الاقتصادي من زراعة وتجارة وصناعة، ومن ثم قام بالتخفيف من الضرائب المفروضة (ابن عذاري، 1983م، ج2، ص 109 ؛ عنان، 1997م، عصر الخلافة، ص 307 ؛ بدر، 2010م، ص 175)، لاسيما أيام المجاعات، فعندما اشتكى الرعية ثقل ضريبة العشور أثناء المجاعة التي شملت السنوات251هـ/ 865م إلى260هـ/ 873م، قام الأمير بتخفيف جزء من هذه الضرائب حتى يستطيع الناس مواجهة الأزمة التي عانوا فيها ضروب الفقر والبؤس والحرمان (ابن الفرضي، 1989م، ج1، ص 346 ؛ ابن الآبار، 1985م، ج6، ص 48)، وبالمثل منع الخليفة الناصر جمع الضرائب أو الزكاة من بلدة طرطوشة ؛ عونًا لهم بسبب ما حل ببلدهم من خراب على يد النصارى (ابن حيان، 1979م، ج5 ، ص 68 ؛ حتاملة، 1999م، ج2، ص 658).

كما خفف الخليفة المستنصر أيضًا من الضرائب المفروضة علي الرعية وأسقط عنهم الخراج دعمًا منه لهم، وفي السياق ذاته رفع الخليفة الحكم المستنصر بعض المغارم عن الرعية، فأسقط سدس مغرم الحشد الواجب أدائها على سائر الرعية في كافة بلاد الأندلس عام 364هـ/ م914م (ابن حيان، 1982م، ج3، ص207 ؛ ابن عذاري، 1983م، ج2، ص249)، وكذلك نجد المنصور بن أبي عامر يتقرب إلى الفقراء بإلغاء ضريبة الزيت التي كان يتذمر منها الفقراء كثيرًا، حيث أشار الحاجب جعفر المصحفي بذلك، فأصبح

محبوبًا لدى الفقراء لإهتمامه بحوائجهم ودعمه لهم (ابن عذاري، 1983م، ج2، ص256)، وسار عبد الملك المظفر على نهج أبيه في الإحساس بمعاناة الفقراء والمساكين، فأعفاهم من سدس الجباية وكثير من الضرائب والمكوس الأخرى (ابن بسام، 1997م، ق4، ج1، ص 78 ؛ ابن عذاري ، 1983م، ج3، ص 3-4 ؛ ابن الخطيب، ص 89)، ونظرًا لما حل بالناس أيام الفتنة القرطبية، قام يحيى بن علي بن حمود عام (412هـ - 1021م) بإسقاط نصف الخراج عنهم (مجهول،1983م، ص208).

أما ملوك الطوائف فقد أثقلوا كاهل الرعية بالضرائب من أجل مصالحهم الشخصية، ومع بداية عصر المرابطين اهتم يوسف بن تاشفين بالسياسات المالية، فأنقذ الرعية من كابوس الضرائب الباهظة التي لا تخضع لنظام معين في زيادتها حيث التزم بالضرائب الشرعية، وقام بتشجيع التجار ووفر لهم حياة كريمة(المراكشي، 2006م،ص226-235).

ثالثا: دور مؤسستي القضاء والحسبة في دعم الفقراء:

- عدل القضاة بين الفقراء والأغنياء في الأحكام:

حرصت المؤسسة القضائية في الأندلس على المساواة بين الفقراء والأغنياء في تنفيذ الأحكام، حيث وجد في الأندلس عدد كبير من القضاة الذين لا يخافون في الله لومة لائم وتجري أحكامهم على جميع الناس بجميع طبقاتهم، وهو ما خلق الثقة في نفوس الفقراء وأشعرهم بعدالة القضاة، ومن هولاء القضاة القاضي معاوية بن صالح، الذي أسند إليه الأمير عبد الرحمن الداخل القضاء، فكان عدلًا ثقة في أحكامه (الحميدي، 1989م، ج2، ص540-542)، وبالمثل يضرب لنا القاضي نصر بن طريف اليحصبي أروع الأمثلة في تنفيذ العدل والمساواة بين الفقراء والأغنياء حتى لو كان أقرب الأقربين إلى السلطان، ويتضح ذلك من قضية حبيب القرشي الذي شكا القاضي نصر إلى الأمير عبد الرحمن بن معاوية، بسبب حكم القاضي عليه في ضيعة أثبت اغتصابها؛ فطلب القرشي من الأمير تأخير الحكم وبالفعل طلب الأمير عبد الرحمن من القاضي نصر تأجيل الحكم على حبيب ولكنه أنفذه وعندما علم الأمير بتنفيذ الحكم وبخه وقال له كيف لك أن تصدر حكمًا قد أمرتك بتأخيره فقال له : " أن الرسول- صلى الله عليه وسلم - كان ينفذ الحق على القريب والبعيد

والشـــريف والدنيء، وقال له أيضًـــا وأنت أيها الأمير كيف لك أن تتحمل على بعض رعيتك على بعض.... وتمد الحق لأجله، فضـــرب لنا بهذا أروع أمثلة في العدل وتنفيذ الأحكام حتى على الأمير نفســـه (النباهي، 1983م، ص 44 ؛ حميسان، د- ت، ص19).

وعلى شاكلة القاضي بن طريف كان القاضي مصعب بن عمران الهمذاني[9]، الذي أقره الأمير هشام بن عبد الرحمن على القضـــاء، فعرف بصـــلابته في الحق وتنفيذ الأحكام ودعمه للفقراء والمحافظة على أموال الأيتام، ومصـــدق ذلك أن العباس بن عبد المطلب المرواني اغتصـــب ضـــيعة رجل فقير من جيان، ثم لقي الفقير حتفه، وترك أيتامًا صغارًا، وعندما كبر هؤلاء الأيتام وسمعوا بعدل القاضي مصعب بن عمران جاءوا إليه ورفعوا دعوتهم، فما كان من القاضي إلا أن أحضر العباس وأثبت حق الأطفال، ففزع العباس إلى الأمير لقرابته منه وطلب أن يمنع القاضـــي من تنفيذ الحكم، ولكن القاضـــي رفض وأرســـل إلى الأمير أنه نفذ الحق الذي سوف يسأل عنه أمام الله سبحانه وتعالى (النباهي، 1983م، ص46-47).

وهذه الرواية تدل على أمرين أولًا: عدل القاضي الذي ساوى بين الفقراء والأغنياء وانتصف للفقراء حتى من الطبقة العليا في المجتمع، ثانيًا استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، فلم يتعنت الأمير ولم يصر على تغيير حكم القاضي رغم صلة القرابة التي تربطه بأحد المتخاصمين، فقد قيل عن القاضي مصعب أن الأمير كان يؤيده ولا يسمع لأحد يتكلم عنه بسوء وينفذ أحكامه حتي لو كانت على أقرب أحبابه (النباهي، 1983م، ص46).

وبالمثل اشتهر القاضي الفرج بن كنانه بنصرته للمستضعفين، وصلابته في الحق، وهو ما يتضح في سلوكه اتجاه أحد جيرانه الذي أُتُهم بالضلوع في الثورة ضد الحكم بن هشام، فعندما أرسل الأمير الحكم رجال الشرطة للقبض على جاره اشتبك معهم القاضي كنانه ودافع عن جاره باستماتة، وعندما لم تجدي محاولاته ذهب إلى الأمير الحكم وتظلم إليه وشهد بأن جاره مظلوم فعفا عنه الحكم وعفا أيضًا عن باقي أهل قرطبة

(9) هو المصعب بن عمران يكنى أبا محمد، شامي الأصل دخل الأندلس أيام عبد الرحمن، واستقضاه هشام كان يروي عن الأوازعي وغيره وكان لا يقلد مذهباً، ويقضي بما يراه صواباً، وكان خيراً فاضلاً، انظر(النباهي، ص 45- 46).

فكان بذلك القاضي نصرة لهؤلاء المستضعفين ومنقذًا لهم من الهلاك[10]**،وقد تورع عدد من الفقهاء والعلماء عن تولي منصب القضاء، إلا أن البعض أجبروا في بعض الأحيان علي ذلك ومنهم القاضي محمد بن بشير المعافري ت 198هـ/ 813 م، الذي استقضاه الحكم بن هشام بعد أن أجبره على ذلك، ولكنه وضع شروط تضمن استقلاله وتنفيذ احكامه والمساواة بين الفقراء والأغنياء، ومنها نفاذ حكمه على أي أحد من رجال الأمير حتى حارس السوق، بحيث إذا أحس بالعجز أو أي نوع من التقييد له، يُعفى من المنصب، وأن يكون رزقه كفافًا من مال الفيء، فقد اشتهر القاضي محمد بن بشير بصلابته في الحق، والمساواة بين الفقراء والأغنياء (ابن حيان، 1994م، ص 193).

وعلى شاكلة القاضي بن كنانة كان القاضي سليمان بن الأسود الغافقي، فقد اشتهر بصلابته في الحق والانتصار للمستضعفين حتى وإن كانوا على غير ملة الإسلام، ومن ذلك إنصافه ليهودي ضعيف، استولى أمير ماردة محمد بن عبد الرحمن علي جاريته، حيث واجة القاضي الأمير محمد بالدعوة المرفوعة ضده، فأنكر فاضطر القاضي إلى التوجه إلى أبيه عبد الرحمن الأوسط حاكم الأندلس فأنصفه أمير الأندلس ومكنه من إنفاذ حكمه لصالح اليهودي، وهو ما جعل القاضي محل إعجاب الأمير محمد، حتى أنه عندما تمت له البيعة بعد أبيه أقره على القضاء، وبالمثل أنفذ القاضي نفسه حكمه على بدران الصقلي مولى الأمير محمد بن عبد الرحمن، الذي تعدى على دار امرأة فضلًا عن تغافله عن طلبها لحقها، وهو ما دفع القاضي إلى الانتصاف لها ومعاقبة مولى الأمير، الذي بادر بالشكوى للأمير إلا أن الأمير محمد رده قائلًا له إذا سألتنا حاجة لك نجيبها، ولكن لا نعصي القاضي في أمر من أوامره، وقد أغلقنا هذا الباب فلا نجيب له أحد من أبنائنا وأخواتنا أو أبناء عمنا أو خالنا، والقاضي أدرى فيما فعل، وإن دل ذلك علي شئ يدل علي مدى استقلال القضاة خلال عصر الإمارة، واحترام السلطة التنفيذية لأحكام السلطة القضائية التي حافظت على

(10) هو الفرج بن كنانه من الفقهاء المعدودين بالأندلس في حدود القضاة رحل إلى المشرق وسمع من عبد الرحمن بن القاسم وغيره وولاه الحكم بن هشام القضاء وكان بقرطبة أيام وقفة الربض المشهورة انظر(النباهي، ص 53).

حقوق المستضعفين وأنصفتهم حتى من كبار رجال الدولة وأفراد الأسرة الحاكمة (الخشني، 1989م، ص 173 – 181 ؛ النباهي، 1983، ص 56 – 59).

وفي السياق ذاته كان القاضي أحمد بن بقى بن مخلد ت(324هـ/935م)، عادلًا صلبًا في الحق فيروى من عدله أنه عندما أراد الناصر شراء المجشر من أحباس المرضى وأخذ برأي القاضي ابن بقي[11]، فقال القاضي لا حيلة عندي والحبس أولى بحفظ حرمته ولم يجعل للخليفة سبيلًا لشراء المجشر[12]، كما عرف عن القاضي عقبة بن الأسوار الذي تولى أيام الأمير عبدالرحمن أنه كان من أهل التحري للعدل، اشتهر بالتواضع وحسن السيرة واستقامة أحكامه (ابن حيان، 1994م، ص193)، وكان القاضي سعيد بن المنذر يحرص على المساواة بين الفقراء والأغنياء ويعتني بالفقراء في حكمه فلا يحيف عليهم أبدًا مهما كان الأمر، فذات مرة أراد الناصر شراء دار كانت بقرطبة لأطفال أيتام فقيل أن البيع لا يتم إلا بتولي القاضي أمر البيع، فأرسل الخليفة الناصر إلى القاضي سعيد بن المنذر فقال : البيع لا يصح إلا في وجوه، منها الحاجة والوصي الشديد والوهي والغبطة، أما الحاجة فلا حاجة لأولاد الأيتام للبيع، وأما الوهي فليس فيها، وأما الغبطة فهذا مكانها فأظهر الخليفة الزهد في شرائها، فأمر القاضي بهدم دار نجدة، وذلك لأن بيع الأنقاض ذات قيمة أعلى مما قُومت به للسلطان، ولما علم الخليفة لأمر القاضي، لامه فرد القاضي عليه: أخذت بقوله تعالى: " أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا" فأعجب الخليفة به وأمضى حكمه،وشكره علي أمانته (المقري، 1988م، ج2، ص 16 – 17). كما اشتهر القاضي أبو المطرف بن عبد الرحمن بن عيسى بن فطيس (ت 402هـ/1011م) بالعدل في أحكامه

(11) هو أحمد بن بقي بن مخلد أبو عبد الله سمع من أبيه وهو صغير وتركه أبوه و هو ابن أربعة عشر سنة،كان زاهداً فاضلاً، تولى تفريق الصدقات ثم الصلاة ثم قضاة الجماعة مع الصلاة والخطبة وذلك سنة 314هـ، انظر (عياض،ج5،ص 200؛ النباهي، ص 65).

(12) االمجشر هو موضع محبوس علي المرضي مقابل للنهر ولمنتزه الخليفة الناصر فارد شرائه واحب ان ياخذ في ذلك رخصة من القاضي ابن بقي حوض لا يستقي فيه،لمجشره، أي وسخه وقذره أنظر (المعجم الوسيط، ص124؛ عياض،ج5، ص200-209).

والصلابة في الحق ونصرة المظلوم وقمع الظالم وله في ذلك أخبار مأثورة[13]، وبالمثل ضرب القاضي محمد بن عبد الله بن عيسى أبلغ الأمثلة في نصرة المظلومين والضعفاء وقمع الظالمين فقيل " **لم يطمع شريف في حيفه ولا يأس فقير من عدله**"، استقضاه الناصر على قرطبة عام (326هـ– 937م)، وولاه أيضاً قضاء إلبيرة وأمانة الكسور والبيطرة على عمالها فكان لا يُظلم أحد من أي جانب إلا نصره (النباهي، 1983م، ص 60 – 62؛ عياض ، 1983م، ج2، ص 84 – 86)، اشتهر أيضاً القاضي محمد بن السليم (ت367هـ /977م) بين الناس بالعدل واطمأن الناس إلى عدله ولم يعبه منهم عائب (ابن بشكوال، 1989م، ص76)، وبرز دور القاضي الحسن بن عبد الله الجذامي (ت392هـ/1001م) في الرفق بالضعفاء والشدة على أهل الأهواء (ابن بشكوال،1989م،ص82–84). وكذلك عرف عن قاضي إلبيرة أبي عيسى بن عبد الله (ت346هـ/ 957م) نصرته للضعفاء واتصافه بالعدل (عياض، 1983م، ج2، ص90)، ومن قضاءة إلبيرة أيضًا القاضي عبد الله بن أبي دليم (ت 351هـ /961م)[14]، الذي اشتهر بقوته في العدل حتى قال عنه الحكم ما وصلني عنه زلة قط (عياض، 1983م، ج2 ، ص 107 – 109).

كما ورد عن القاضي محمد بن الحسن الجذامي ت462هـ /1069م [15]، قاضي مالقة رفضه لتولي القضاء ولكنه عندما عزم الأمير يحيى الملقب بالمتعلي على توليته الأمر، وافق القاضي ولكن بشرط أن يكون له النظر في ولاة الكورة وسائر المشتغلين بها، حتى لا يجري حيف على أحد في ناحية من نواحيها وأنفذ ذلك وأمضاه وكان حازمًا، صارمًا، عدلًا في أحكامه، ودعمًا لاستقلاله فلم يأخذ على القضاء أجرًا من بيت المال

(13) هو عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطين بن أصبغ بن سلمان يكنى أبو المطرف روى عن كثير منهم أبي جعفر أحمد بن عوف الله وأبي محمد الباجي وغيرهم وكان من جهابذة المحدثين وكبار العلماء حافظاً للحديث وكان له كتب كثيرة حتى قيل أنه أيام الفتنة أخبر حفيده أن أهل قرطبة اجتمعوا لبيع كتب جده هذا أبو المطرف لمدة عام وقد اجتمع فيها من الثمن أربعون ألف ديناراً قاسمة توفى402هـ ودفن في اليوم المذكور بتربة سلفية على باب منالزلهم وقرب مسجدهم وكان مولده 348هـ (ابن بشكوال،ج1، ص 402– 404).

(14) عبد الله بن أبي دليم قرطبي كان عالماً بالحديث ضابطاً لما رواه بصيراً بالإعراب ولي قضاة بجاية وإلبيرة وأحكام الشرطة ألف كتاب للأمير الحكم "الطبقات في من روى عن الإمام مالك "وكان الحكم يعظمه توفى سنة (351هـ- 961م). (ابن الفرضي، ص 140.؛ عياض،ج2، ص108).

(15) هو محمد بن الحسن بن يحيى بن عبد الله بن الحسن الجذامي النباهي تولي قضاة مالقة وقال ابن عسكر أنه استقضى بغرناطة وتولى أيضاً قضاة رية وما حولها وقتل عام 463 هـ، انظر (النباهي، ص 94).

طيلة حياته، فقيل كان صلبًا في الحق لا يخاف في الله لومة لائم (النباهي، 1983م، ص 90)، ولم يختلف عنه القاضي محمد بن سليمان الأنصاري المالقي ت500هـ/ 1106 م فقد تولى القضاء مدة في مالقة فسار فيها بأجمل سيرة في العدالة والنزاهة (النباهي، 1983م، ص100)، وكما ذاع صيت القاضي أبي عبد الله محمد بن الحاج[16] ت529هـ/ 1134م الذي تولى القضاء في قرطبة مرتين، ولم يحفظ له جور في قضية ولا ميل بهواه ولا إصغاء إلى عناية.

وقد عرف عن القاضي عبد الله بن عمر بن أحمد الوحيدي[17] (ت542هـ/1147م) الذي وَلِيَ القضاء برية سنة 531 هـ /1136م التسوية بين الفقير والغني فقام بأعباء القضاة أجمل قيام وكان لا يتقاضى أجرًا على القضاء، وكذلك كان قاضي إشبيلية أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543هـ/ 1148)، من أهل الصلابة في الحق والشدة والقوة على الظالمين والرفق بالمساكين (النباهي، 1983، ص105)

وكذلك كان القاضي أبو عمران موسى بن حماد شديدًا في تنفيذ العدل مترفقًا بالضعفاء استقضاه يوسف بن تاشفين في عدة جهات وكان آخر قضاءه في غرناطة (ابن بشكوال، 1989م،ص97).

- الدعم المادي من قبل القضاة لشرائح الفقراء والمعوزين:

نالت شريحة الفقراء اهتمام القضاة حيث عملوا على تحسين أوضاعهم المادية من خلال تقديم الصدقات، فقد عرف القاضي عبد الله بن حسين المعروف بالسندي (ت 335هـ/ 946م) بأنه كثير الصدقة على الفقراء والمساكين (عياض، 1983م، ج6، ص 166)، ومثلة القاضي أبو المطرف المعافري (ت407هـ /1016م) الذي استقضاه الخليفة هشام بن الحكم في دولته الثانية عام (402هـ /1011م)، فكان واسع

(16) هو محمد بن أحمد بن خلف بن ابراهيم التجيبي المعروف بابن الحاج يكنى أبا عبد الله روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه وتعلم وسمع الكثير منهم عبد الله بن خرج الفقيه وأبي الغساني وغيرهم مولده 458 هـ وتوفى 529 هـ ، انظر(النباهي، ص 102).

(17) هو الشيخ أبو محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد الوحيدي، أحد أعلام زمانه جلالة وجزالة ونباهة ووجاهة عندما تولى القضاء أخذ في تجديد ما درسه عن الأحباس وتحفظ من جميع الناس استمرت وليته ثمانية سنوات ثم مال إلى الزهد وطلب الاستعفاء من القضاة وقد أخذ عن القاضي أبو الوليد الباجي وابن المطرف الشعبي توفى بعد أن تزهد ودفن بمسجد حكمة من داخل سور مالقة ومشى أمير بلده في جنازته عام 543هـ. (النباهي، ص 105).

العطاء والصـــدقة للفقراء والمســـاكين، حتي عندما عزل عن القضـــاء شـــكر الله تعالى فأخرج مدًا من القمح وتصدق به (البيلي، 1993م، ص165)، ويبدو أن ما اتسم به عصر ملوك الطوائف من الإحجاف بالرعية وعدم الالتفات لأوضـــاعهم المادية وإثقالهم بالأعباء، هو ما دفع كثيرًا من القضـــاة إلى محاولة التخفيف عن كاهل هؤلاء الفقراء والمعوزين ومن أولئك القضاة، القاضـي خلف بن أحمد بن خلف الأنصاري الذي يعرف بـ "الرحوي" المتوفى440هـ / 1048م الذي كان فاضلًا ورعًا كثير الصدقة على الفقراء والمساكين (ابن بشكوال، 1989م، ج1، ص 267 ؛ خلاف، 1984م، ص 596 ؛ ارسلان، 1936م، ج2، ص 8).

كذلك القاضـي أبو الحسن النباهي (ت463هـــ/1070م) قاضـي مالقة الذي أوقف معظم كتبه على جامع قرطبة وتصـــدق بالكثير من المال على الفقراء والمســـاكين (النباهي، 1983م، ص 90 – 91 ؛ ابن الخطيب، 1973م، ج1، ص 81)، وكان القاضـــي محمد بن أصـــبغ بن المناصـــف يعيل كل يوم أكثر من ثلاثمائة بيت من الفقراء والمســـاكين، ورغم أنه كان يملك ضـــياعًا واســـعة يحرث فيها ثمانمائة زوج إلا أنه تصـــــدق بجميع ذلك ولم يبقَ له إلا ما يتعيش منه (ابن بشـــــكوال، 1989م،ج2، ص 319)، وحذا حذوهم القاضي محمد بن أصبغ بن محمد الأزدي (ت536هـــ/1141م)، الذي كان مشاركًا بجاهه وماله، كثير البر بـالنـاس (ابن بشـــــكوال، 1989م، ج3، ص 850 – 851)، ومثلـه القـاضـــــي أحمد بن محمد بن فرج الأنصـــاري(ابن بشـــكوال، 1989م،ج1، ص 118)، والقاضـــي عبد الرحمن بن يحيى بن صـــاعد بن وثيق قاضـــي شـــذونه (عياض، 1983م،ج7، ص 162)، والقاضـــي أبو القاســـم أحمد بن محمد اللخمي الذي بلغ منزلة عالية فقيل كان شـــــريفًا كثير الصـــــدقة على الفقراء والمحتاجين (عياض،1983م،ج5، ص 189 – 190)، والقاضـي سعيد بن عمران بن شرف الذي تصدق بأكثر ماله (ابن الفرضـي، 1989م،ج1،ص 292 ؛ عياض، 1989م،ج7 ، ص 27 – 28).

وإلى جانب عدل القضاة في الأحكام لمصالح الفقراء وتقديم الدعم المادي لهم من خلال الصدقة، سعى بعض القضـاة إلى التوسط لدى الحكام لحل مشـاكل الرعية وقضـاء حوائجهم فهذا القاضـي الحبيب أحمد بن محمد بن زياد بن عبد الرحمن بن زهر اللخمي الذي تولى القضـاء عام261هـــ /874م، كان مهتمًا بقضاء

حوائج الناس بماله وفي خدمته كان حسن المداراة لطيفاً في الأمور(الخشني، 1989م، ص 204– 205؛ عياض، 1989،ج5، ص 189– 194)، وعلى الشاكلة نفسها كان القاضي محمد بن زياد ت 367هـ/977م من أهل الزهد والغنى، يتبارر في قضاء حوائج الناس ،فكان بابه مفتوحًا للمحتاجين، يبيت عنده كل ليلة عشرة يأكلون من طعامه (عياض، 1983م، ج5، ص 189– 190؛ الخشني، 1989م، ص 205)، وكان أيضًا القاضي عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن المشاط 367هـ/ 977م، قاضي بلنسية معتنيًا بأمر الرعية يقوم بقضاء حوائجهم (شكيب أرسلان، 1936م، ج2، ص 40).

وأيضًا القاضي عبد الله بن حمدين الذي قطع الضرائب والمعاون على أهل قرطبة وسن كل طريقة جميلة وسيرة حسنة لأن ابن تاشفين كان لا يخالفه في شيء (ابن القطان،1990م، ص508)، وضرب لنا القاضي عبيد الله بن عيسى بن حسون المالقي (ت505هـ/1111م)، في قضاء حوائج الأيتام والفقراء أروع الأمثلة فكان " قبلة للأيتام، غمامًا للأنعام، ومفاخر يتباهى به النثر والنظام، وتتبارى في طلبه السيوف والأقلام "، وكان يطوف الشاكرين ببابه حيث مدحه الشعراء بذلك فقد كان لا يقفل بابه في وجه أحد من القاصدين وكانت صدقاته دائمًا في السبب في نعش العبد القن والفقير الحر فكانت يده الأيدي التي ترفع الضيم عن الفقراء والمساكين (ابن عسكر وابن خميس، 1999م،ص 291).

– دور القضاة في زمن الكوارث والمحن:

برز دور القضاة في دعم الفقراء والمحتاجين لاسيما أثناء الكوارث والمحن، فمن خلال مخالطة القضاة لأفراد المجتمع الأندلسي اطلعو علي أحوالهم وعلموا احتياجاتهم، فكان لهم دور في دعم الفقراء أوقات الأزمات والمجاعات، ومثال ذلك القاضي محمد بن عيسى الأعشى (ت 220هـ، وقيل 222هـ)، الذي كان كثير الصدقة شديد العطف على الفقراء والمساكين أيام المجاعات والشدائد، فذات سنة اشتدت الأزمة بالناس وغلت الأسعار وعم الفقر، فأمر القاضي محمد بن عيسى منادي ينادي في الناس " من أحب أن يبتاع طعامًا بسعر يومه بتأخر عام فيأت إلى وكيله في ذلك محمد بن موسى" فبادر الناس وأخذوا منه حتى انتهي مقدار ما أباحه لهم، ثم أمر" منادي ينادي من كل لمحمد بن موسى عنده شيء فقد وضعه عنه "، وعندما سئل

القاضي عن فعله هذا وقيل له لو تصدقت به كان أفضل، قال: لو كان هذا لم يأخذها إلا من يأخذ الصدقة من الطوافين وشبهم، أما الآن فيأخذ منها الشريف المحتاج، والمتعفف المستور، ومن لا ينكشف لأخذ الصدقة (الخشني، 1989م، ص113 – 114؛ عياض، 1983م، ج2، ص114).

وفي السياق ذاته أنقذ القاضي عبيد الله بن يحيى (ت298هـ/ 910م) جارًا له كاد أن يُهلك هو وأهله أيام المجاعة وارتفاع الأسعار وتوالي الأخطار بالناس لفترة من الزمن، فأرسل القاضي عبيد الله إلى جاره الأموال والدقيق اللازم حتى يستطيع تخطي المجاعة (عياض، 1983م، ج4، ص 421– 423)، كما برز دور القاضي عبد الرحمن بن عيسى في العطف على الفقراء والمساكين أيام الأزمات، فقيل كان يأكل من طعام عشائه كل ليلة عدد كبير من الفقراء والمساكين، وعندما ينتهي الطعام يغضب كثيراً ويستنكر على أهله أنهم لم يكثروا المرق (عياض، 1983م، ج7 ، ص 27 – 28)، كما عظم دور القاضي محمد بن أحمد بن عيسي بن منظور القيسي (ت496هـ/1102م) في هذا الشأن حيث كان يؤثر الفقراء والمساكين على نفسه وأولاده، ففي بعض سنوات القحط والمجاعة قام بتوزيع خمسين قفيزًا من القمح على المساكين والفقراء، فشكى ابن عمه إلى الناس فعله هذا وتركه أولاده وتوزيع هذه الكمية في هذه الأزمة، ولكنه لم يهتم قائلًا: بأنه أعطاها لله (ابن بشكوال، 1989م، ج3، ص 803 – 804 ؛ النباهي، 1983م، ص 96).

– دور مؤسسة الحسبة في مواجهة الفقر:

نظرًا لارتباط الحسبة بحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والدينية من خلال عمل المحتسب الذي يقوم على مراقبة الصناع والتجار وأحوالهم لمنع الغش والغلاء والاحتكار والخديعة وتفقد المكاييل والموازين، لذا كان للمحتسب دور عظيم في المجتمع حتى قال ابن عبدون " الاحتساب أخو القضاء "، لذلك كان لابد أن يتحلى المحتسب بالنزاهة والعفة والصدق والعلم والغنى أيضًا حتى لا يلجأ إلى الرشوة (ابن عبدون، 1955م، ص 20 – 21 ؛ ابن بسام المحتسب، 2003م ، ص 285 ؛ القرشي، 1976م، ص 4)، ولا ريب فكل ذلك يصب في مصلحة الفقير التي تعد أولوية كبرى بالنسبة للمحتسب من خلال منعه للاحتكار والغش في الأسواق، وهو ما يحمي الفقير ويسهل عليه شراء مستلزماته اليومية، في هذا الإطار كان الفقهاء يحرصون

على أن يكون المحتسب من أهل البلد حتى يسهل عليه معرفة حالة الباعة وأوضاعهم وطرق معيشتهم، وهو ما يساعده في إنجاز مهامه الموكله إليه (ابن عبدون، 1955م، ص 120)، وهو نفسه ما أوصي به ابن عبدون (ابن عبدون، 1955م، ص 16)، وقد أولت دولة الأندلس اهتمامًا كبيرًا بوظيفة المحتسب حتى أصبح لهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها، كما تتدارس أحكام الفقه لأنها تدخل عندهم في جميع المبتاعات "(المقري، 1988م، ج1، ص 218 – 219)، وقد أعطت الدولة المحتسب صلاحية إيقاع العقوبة التي يراها واجبة على من يثبت عليه الغش أو الإحتكار فكان يمشي بنفسه في الأسواق، ويختبر الموازين و يرسل الصغار لإختبار الباعة في الغش وغيره من عمليات التدليس التي ترهق الفقراء والعامة (المقري، 1988م، ج1، ص 180)، هذا بجانب حق المحتسب في تحديد الأسعار، هذا فضلًا عن شمول اختصاصاته كثير من شئون المجتمع الأخرى، إذ كان يراقب الأداب العامة ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويعظ الناس لاتباع الخيرلاسيما أوقات الأزمات (ابن عبدون،1955م، ص41-42).

وكانت الدولة الأموية كثيرًا ما تتحرى تعيين الشخص المناسب في وظيفة الحسبة وذلك حفاظًا منهم على مصالح الناس، لذلك كثيرًا ما يتعرض المحتسب للعزل بعد مدة قليلة ويستبدل بغيره، لذلك شهدت أعوام323هـ إلى326هـ تعاقب العديد من الأشخاص على وظيفة المحتسب، إذ ذكر في حوادث سنة322هـ عزل حسن بن أحمد بن عاصم عن خطة السوق في محرم، فتولاها يحيى بن إدريس (ابن حيان، 1979م،ج5، ص355)، ولم يكتفِ أمراء الدولة الأموية بهذا فقط فكانوا يراقبون السوق بأنفسهم، فكان للمنصور بن أبي عامر عيون في السوق ليلًا ونهارًا فكان بذلك عنده علم بكل ما يدور في السوق(المعموري،ع 10، 2012م، ص 93).

وبالنسبة لنظام الحسبة أيام ملوك الطوائف، فلم يختلف كثيرًاعن الدولة الأموية رغم الفتن والحروب والاضطرابات والتناحر والتنافس، ظل المحتسب في أداء واجباته، وكان أمناء السوق الذين يعملون معه يمدونه بكافة معلومات السوق، وجمع المحتسب بين الشرطة وولاية السوق ومنهم أبي طالب بن محمد بن مكي القيسي (ت474هـ1081م)، فقد تولى أحكام السوق والشرطة بجانب الأحباس وأمانة الجامع (المعموري:

2012، ص 93)، وبسبب الأوضاع في عهد ملوك الطوائف كثرت أعمال الغش والاختلاس في الموازين والمكاييل فتولى عدد من رجال الحسبة عرف عنهم القوة والحزم والصرامة منهم أبي بكر بن خلف بن بقي الذي قيل عنه كان متشدداً في الحق(ابن بشكوال،1989م، ج1 ، ص 265).

أما في عصر المرابطين هناك بعض الإشارات التي تدل على وجود صاحب السوق ومنهم كتاب السقطي المتوفى في نهاية القرن الخامس، حيث أشار إلى إهمال المرابطين وإلى نظام الحسبة وحذر السقطي من ترك شئون الحسبة في يد الأمناء بسبب كثرة التدليس والغش (السقطي، 1955م، ص 9 – 16)، والإشارة الثانية هي ضرورة اقتصار اللثام على المرابطين دون سواهم والتي جعلت من صميم عمل المحتسب، فيقول ابن عبدون: يجب أن لا يلثم إلا صنهاجي أو لمتوني أو لمطي، فإن الحشم والعبيد، ومن لا يجب أن يلثم يلثمون على الناس ويهيبونهم ويأتون أبوابًا من الفجور كثيرة بسبب اللثام .... لأن العبيد أو الحشم إذا تلثم وغير شكله حسبته رجلًا مثيلًا فتجري إلى بره وإكرامه وهو لا يتأهل لذلك " (ابن عبدون، 1955م، ص 28).

– الفتاوى الخاصة بالحسبة في دعم الفقراء:

للفتاوى الخاصة بالحسبة دور كبير في دعم الفقراء، وذلك باعتبار أن الفقراء هم الشرائح التي يرجع إليها جميع السلع المغشوشة عن طريق الصدقة، من نماذج ذلك فتوى ابن عتاب على الملاحم الرديئة النسيج أن يتم تقصيفها وتوزيعها على المساكين(ابن سهل،1995م، ص 600 – 601)، لايقبل التلاعب بأوزان وأسعار وأصناف الأقوات فقد أفتى بأن الخبز الناقص لو وجد في الحوانيت يؤدب صاحب الفرن بأن يتصدق على الفقراء(ابن سهل، 1995م،ص 600 ؛ عبد الرؤوف1955م، ص 90)، وعُوقب أيضًا من يخلط اللبن بماء أو يغش لبن البقر بالمعز وكُشف أمره بأن يتصدق به على الفقراء (ابن سهل،1995م، ص601)، وأصبحت هذه الفتوى المتعلقة بالمواد الغذائية تصب في مصلحة الفقراء فقد نهى المحتسب دهن التين بالزيت، وقرر معاقبة من يفعل ذلك بالتصدق به على الفقراء (ابن عمر، 1955م، ص 109)، وفي إطار الرقابة الحسبية على الأخذ بشروط النظافة وحماية الناس من الأمراض قرار ابن عبد الرؤوف أنه " لا يمكن

أن يبيع الخبز حوات ولا جزار ولا من تستقذر حرفته، ويؤمرون بتغطية الخبز بين أيديهم ويمنعون من مجاورة أهل الحرف القذرة كبائعي السردين، وسائر أصناف الحوت والبياطرة والحجامين وما أشبه ذلك " (ابن عبد الرؤوف،1955م، ص 90)، ومنع المحتسب أيضًا أصحاب الحوانيت من احتكار السلع وأقوات الناس بحيث لا يترك أهل الحوانيت وسائر أهل الادخار أن يقتنوا شيئًا مجلوبًا، مثل الزيت والعسل والسمن والتين وما أشبه ذلك، فالناس بحاجة إليه ولا يحتكرونه فقد قال الرسول – صلى الله عليه وسلم- لا يحتكر الأخاطي إن احتكاره خطيئه ، ومن يفعل بعد ذلك يؤدب وتخرج السلعة من بين يدية وتطرق بين الناس وذوي الحاجة (ابن عبد الرؤوف، 1955م، ص 88 – 89) فإذا تتبعنا الفتاوى الخاصة بالحسبة نجدها في مصلحة عامة الناس وخاصة الطبقات الفقيرة (العروس، 1997م، ص 261).

رابعاً: دور المجتمع في تقديم الدعم للفقراء:

- تقديم الدعم المادي أيام الأزمات والصدقات النقدية:

نالت شريحة الفقراء اهتمام المجتمع بمختلف طبقاته فكان لهم دور في دعم الفقراء من خلال رعايتهم العلمية أو الطيبة، أو فك أسرى الفقراء، أو تقديم صدقات مادية لتحسين أوضاع المعيشية لهؤلاء الفقراء، وياتي علي رأس الفئات الداعمة للفقراء فئة العلماء التي أدت دورها في المجتمع الأندلسي من خلال المساعدات المادية، ومنهم عبد المحسن بن عبد الله الأنصاري المعرف بابن الاخرص كان يحبس على الفقراء ويتفقد المساكين وأهل البيوتات، ويحن عليهم ويكثر لهم العطاء وظل على ذلك حتي وفاته (ابن الفرضي، 1989م،ج1، ص390) وبالمثل كان فتح بن إبراهيم الأموي "المعرف بابن القشاري" فاضلاً صالحاً، كثير والصدقة (أرسلان، 1936م، ج1، ص21)، كذلك كان عبد العزيز بن أبي عبده حاجب الأمير الحكم الربضي من أهل الجود والصدقة فعالًا للخير محسنًا إلى الناس كثير الإسعاف لهم في الحوائج (ابن حيان: 1994م، ص189–190)، ومثله كان محمد بن فرج الأموي من أهل رية متصدقًا خيرًا رحيمًا بالفقراء(الخشني،1989م، ص149)، وهو ما ينطلق على وليد بن عثمان الإشبيلي قيل عنه كان من أهل الصلاح والفضل والصدقة (الضبي،1989م، ج2،ص647)، وكان الوزير هاشم بن عبد العزيز أبو خالد

كان رحمة مبسوطة للعامة والخاصة فعندما مات لَم يوجد بيتًا في قرطبة يخلو من البكاء على هاشم (ابن الابار، 1989م، ص137-139).

هذا بجانب أن وظف المتصوفة والزهاد الكرامة الصوفية في إيجاد حلول لكثير من المشكلات التي عانى منها الفقراء في مجتمع تخللته العديد من التناقضات والمفاسد والانحرافات، علي رأسها الضيق المالي والظلم والأمراض كمحاولة منهم للخروج من الواقع المتأزم إلى الواقع المأمون، لذلك اتصفوا بالصلاح والورع والعفاف والرحمة بالفقراء والمساكين، لاسيَّما أوقات الأزمات ومنهم أحمد بن محمد بن جعفر المخزومي (ت580هـ /1114م)، فقد أنفق أملاكه على الفقراء والمساكين، حتي أنه أنفق عليهم ألفي دينار في غلاءعام 540هـ -1145م (الضبي،1989م،ج1، ص212-213)، كما أنفق ابن قُسي كل ما باعه من أملاك على الفقراء وذي الحاجات (ابن الخطيب، 1973م، ص250) وفي أواخر عصر المرابطين حدث غلاء في بلنسية فقام أبو العباس الأقليشي بتوزيع الطعام علي الضعفاء والمساكين (ابن الآبار، 1989م،ج1، ص56-58 ؛ الضبي، 1989م،ج1، ص213)، وبالمثل كان يحيى بن عبد الرحمن بن عبد المنعم القيسي زاهدًا ورعًا كثير الصدقة والمعروف يعظ الناس (ابن المقري، 1988م،ج3، ص68)، وأيضًا كان المحدث أبو ربيع سليمان بن ابراهيم بن هلال كان رجلًا صالحًا زاهدًا ورعًا فرق جميع ماله وانقطع للجهاد علي الثغور(دبور،1999م، ص50)، وقد ذكر صاحب التكملة أن خلصة الزاهد من أهل قرطبة كان بزازًا ثم ترك التجارة وقسم ماله بين بنية وخصص اسهمًا للفقراء من ذلك المال (ابن الآبار، 1985م، ج1، ص194؛ ابن الفرضي، 1989م، ج1، ص255 ؛ خلاف، 1984م، ص605)، ولما زاهد عبد الله بن يحيى الذي يتولى بعض الأعمال السلطانية في أمواله العظيمة ونبذ الدنيا، فرق كل ذلك علي الفقراء والمساكين (الضبي، 1989م، ج2، ص552).

وقد سعى بعض المتصوفة للبروز بمظر النموذج الأخلاقي في مجتمع تخللته العديد من التناقضات والمفاسد والانحرافات عن طريق الأداء الكرامي أو الدعاء لهم فقد روي عن الزاهد عبد الله بن المفلس انه مجاب الدعوة وبه تضرب الأمثال في الفضل والعبادة ببلده، وقد عاش أيام بني سلمة في وشقة ولما اظهروا

فيها الفساد والظلم وانتهاك الحرمات بسطوا أيديهم على أموال الناس، فكان أن شكي الناس إلى الزاهد ماهم فيه من البلاء،وطلبوا منه الدعاء لهم، فيقال انه دعى علي بني سلمة حتي انقطع بنسلهم جميعًا وماتوا (الخشني،1989م، ص216)، ومن صور الرعاية الاجتماعية التي قدمها الزهاد والصوفية إلى الفقراء والمساكين، تيسير عقيقة المولودة لأحد الفقراء، حيث كان من عادة الأندلسيين سواء كانو فقراء أم أغنياء ذبح شاة للصبي في اليوم السابع مهما كانت حالته المادية (بوشتيش،1993م، ص35)، وكان من فئات المجتمع من يؤثر الفقراء على نفسه في سنوات المجاعة وعند اشتداد الأزمات ومنهم يحيى بن حجاج الطليطلي، الذي كان يوثر الفقراء على نفسه وعلى أولاده حيث أنه وزع في بعض سنوات المجاعة ماعنده من طعام على المحتاجين والمساكين (الخشني، 1989م،،ص607 ؛ ابن الفرضي، 1989م،ج2، ص179؛ الحميدي،1989م، ج2،ص596 ؛ عياض، 1983م،ج1، ص459)، وكان بعض أفراد المجتمع يتحرى حق الفقراء في الزكاة فكان الشيخ أبو محمد بن ذنين(ت424هـ/ 1033م)، فاضلا ورعًا صلبًا في الحق كثير الصدقة، قيل كان يحصي ماكان ينتجه من كرمه حتى ولو كان عنقودًا واحدًا لتقدير الزكاة (ابن بشكوال،1989م، ج2،ص407)، كما أخذ البعض علي عاتقه دعم المجاهدين في سبيل الله وتزويدهم بالخيل اللازمة، فضلًا عن تطوع البعض بفك أسرى الفقراء، ومن أمثالهم عبد الله بن محمد بن عبد الله الخشني كان فاضلا رحيمًا بالفقراء يحكى أنه كان يشتري الفرسان للمجاهدين في سبيل الله وذات مرة اشترى فرسًا من رجل فقير كان يبكي فسأله عن حاله فحكى له أنه يبيع فرسه من أجل فكاك ابنه الأسير، فأعطاه المال المطلوب لفكه ورد إليه فرسه (الضبي،1989م، ج2، ص437).

- الرعاية الطبية لشرائح الفقراء:

قدم كثير من الأطباء الرعاية الطبية إلى الفقراء والمساكين من عامة الأندلس، فكان الطبيب حمدين بن أبان يقدم الرعاية الطبية إلى عامة الأندلس حيث كانوا يقصدونه طلبًا للعلاج(ابن جلجل، 1985م،ص93)، وعلى الرغم من انشغال بعض الأطباء بمهام إدارية في الدولة، إلا أنهم كانوا يهتمون بعلاج عامة الأندلس من الفقراء والمساكين إذا قصدوهم للعلاج، فقد قام الطبيب يحيى بن إسحاق وزير الخليفة عبد الرحمن

الناصـــر بعلاج رجل بدوي جاء شـــاكيًا من ألم في أحد أعضـــائه الحســـاســـة فعالجه ابن إســـحاق(ابن جلجل،1985م،ص 100)، وقد اســـتأذن الطبيب أحمد بن يونس الحراني ،الخليفة الحكم المســـتنصـــر في صرف العلاج للفقراء والمساكين عندما كان مسئولًا عن الخزانة الطبية في قصر الخليفة، فوافق الخليفة على منح وتقديم العلاج لمرضـى الفقراء والمساكين بالمجان، وهو ما يعد مفخرة من مفاخر عصر الخلافة الأموية في الأندلس كما توضـح أيضًـا دور بعض أفراد المجتمع في التدخل لدى الحكام لمسـاعدة الفقراء حيث كان الطبيب أحمد واســـطة الفقراء لدى الخليفة الحكم(ابن جلجل، 1985م، ص 113؛ الشـــكعة، ص 110؛ البوزيكي، ع 13، 2007م، ص 12)، هذا بجانب الدور العظيم الذي قدمه الطبيب أبو القاسم الزهراوي حيث كان يقضـي نصـف يومه مترددًا على دور المرضـى والفقراء والمسـاكين يقدم لهم العلاج بالمجان(الهاشـمي، 2008م، ص 257 ؛ بدر، ص 165)، واهتم أيضًـــا الطبيب أبو الوليد الكتاني، بعلاج مرضـــى الفقراء والمحتاجين بالمجان(ابن جلجل، ص 109؛ الموساوي2013م، ص 767).

وأمدتنا المصـــادر ببعض الأمثلة على الدعم الذي قدمه بعض أفراد المجتمع إلى الفقراء من خدمات علمية فكان البعض يقرأهم ويعلمهم دون أجر إسهامًا منه في تعليمهم مجانًا ومنهم محمد بن سليمان بن أحمد النفزي الذي كان لا يأخذ أجر على القراءة (ابن عسكر،1999م، ص 80)، ولدعم طلاب العلم غير القادرين عمد بعض أفراد المجتمع إلى تقديم الطعام وسـبل الراحة لهؤلاء الطلاب فكان الفقيه أحمد بن سـعد بن كوثر الأنصـاري يقدم الطعام لطلبة العلم الفقراء(ابن بشـكوال، 1989م،ج1، ص 72 – 73)، وكما تكفل البعض بطلبة العلم،وكنموذج ذلك تكفل أسرة بني ذكوان،بأبي عبد الله بن الحناط الذي كاد أن يترك طلب العلم بسبب فقره (والي،1996م، ص 133).

- مساندة العلماء للرعية سياسيًا:

حاول البعض التخفيف من مشـــكلات الرعية عامة والفقراء خاصـــة والتوســـط لدى الحكام بحل تلك المشكلات، ومنهم الشاعر أبو إسحاق الإلبيري فعندما عانى الناس من نفوذ الوزير اليهودي ابن النغزله الذي سيطر على الشئون المالية، وأرهق الرعية بالضرائب أيام الأمير باديس بن حبوس، ذهب الإلبيري إلى باديس

وطلب منه أن يحد من نفوذ وزيره(عباس، 1997م، ص 109– 110؛ عبد الرحيم،2009م، ص99– 111)، ويهتم بأمر الرعية الذين أصابهم الفقر بسبب كثرة الضرائب والمغارم المفروضة عليهم، كما برز دور الفقهاء جليًا في تحريض العامة بقرطبة على الثورة ضد الأوضاع المتردية والسياسات الظالمة والقاسية التي اتبعها الحكم بن هشام حتي قامت ثوراتهم ضده فيما عرف بهيج الربض الأول (202هـ/808م)، ولاريب فقد كانت فتواهم بالخروج على الحكم لمقاومة الظلم أوإصلاح الأوضاع خير داعم لهؤلاء، ومن أشهر الفقهاء والمفتيين في هذا الصدد: يحيى بن يحيى الليثي وعيسى بن دينار من أشهر المفتين الذين وقفوا أمام ظلم الأمير الحكم وطالبوا بحق الرعية بدون خوف أو جبن(ابن الأثير،1987م،ج4، ص 74؛ ابن سعيد، د– ت،ج1، ص 43 ؛ مؤنس، ص 23).

كما أخذ مجموعة من الفقهاء ورجال الفكر على عاتقهم مهمة دعوة ملوك الطوائف إلى التكاتف والوحدة من أجل الوقوف أمام زحف وخطر النصارى المستمر الذي أتى على كل شيء بالخراب والفقر ومن الذين تزعموا هذه الدعوات سليمان بن خلف الباجي، وبعض العلماء الأخرين(الضبي،1989م ، ص 383– 384).

وقد ندد الكثير من العلماء بأوضاع الرعية المخزية في عهد ملوك الطوائف وانتقدوا الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية ومنهم ابن حزم حيث ندد بالفتنة وتأثيرها على الأوضاع في الأندلس فقد انتشر الفساد بين عمال المدن وولاتها، ينهبون أموال الرعية عن طريق فرض المغارم والضرائب الباهظه فانتشرت السرقة والنهب حيث سلطوا اليهود علي رقاب المسلمين فعانى الناس كثيراً(ابن حزم ، 1987م،ج3، ص 173– 177؛ المنوني، 1991م، ص 125– 128)، وفي هذه الرسالة كان ابن حزم ينكر الأوضاع، كما أنه يحث الفقهاء على إنكار الأمر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان للعلماء دور كبير في الوقوف أيضًا بجانب الرعية في نهاية عصر المرابطين عندما ساءت الأحوال وانتشرالظلم، وارتفعت الأسعار ونقصت الأقوات حتى عز على الفقير شرائه هذا بجانب عودة النصارى لغزو المسلمين فتحطمت آمال المسلمين، لذلك انقلب حبهم إلى كره ومقت للمرابطين، فثار أهل قرطبة، وانضم العلماء إلى الشعب وأفتوا بأن الخروج علي المرابطين جائز(خليفة، ص 239).

- دور الوقف المجتمعي في حياة الفقراء:

فقد حرص أهل الثراء من أفراد المجتمع الأندلسي علي الحبس على الفقراء والمساكين وقد شمل الوقف، وقف العقارات والأراضـي والحوانيت لخدمة الفقراء والمسـاكين ومسـاعدتهم في إقامة معيشـتهم وإغاثتهم في بعض الأحيان عن ذل السؤال؛ فقد توافرت كثير من التفاصيل في كتب الفتاوى والنوازل عمن حبس ضيعة على فقراء أهلـه لتوفير القوت والكسـوة لهم وتوزيع مـا يتبقى علي الفقراء من غير القرابـة(ابن سـهل، 1995م،ج1، ص 562 ؛ الونشـريسـي،1981م،ج7،ص477- 478)، وعمن حبس ثمار علي فقراء المساكين بقرطبة، حتي عرفت تلك الأرض باسم أرض المساكين(الونشريسي، 1981م،ج7، ص 63؛ أبو مصـطفى، 1997م،ص 203)، وتوجد نازلة سـئل فيها المواق عن رجل أوصـى بفدان يكون حبسًـا على المساكين بعد وفاته يؤخذ فائده كل عام ويشتري به خبز، ويفرق على الضعفاء والمساكين في شهر رمضان وأوصى أيضًا بأن ما يفضل عن الفدان يلحق بالصدقة(الونشريسي، 1981م،ج7، ص 182- 183)، ومن ضـمن الرعاية الإجتماعية التى توفرت للفقراء والمسـاكين عن طريق الأحباس توفير المسـكن والمأوى لمن لامأوى له فقد أوقف الكثير من أفراد المجتمع الأندلسـي المنازل ليسـكنها الفقراء والمسـاكين ومنها الدور المنسوبة إلى نيروز فضلًا عن الزوايا المخصصة لسكن الفقراء(الونشريسي ، 1981م،ج7، ص 220).

وقد سـاعدت الأحباس الفلاحين الفقراء كثيرًا وذلك من خلال توفير البذور للذين لا يستطيعون شراءها للزرع، فترد نازلة تتعلق برجل أوصـى عند موته أن يخرج من ثلث متخلفه مائة قدح شـعير توقف حبسًـا ليستلفها الفلاحين الفقراء غير القادرين على شراء زرع يزرعونه، فإذا فض الزرع أعاد ما استلفه مكانه وهكذا (الونشـريسـي، ج7، 1981م،ص 120؛ حجي1999م، ص 105)، هذا بجانب الوقف النقدي على الفقراء والمسـاكين فقد سـئل عبد الله العبدوس عن دراهم موقوفة على المسـاكين وأخرى عن الحجاج وأخرى عن المسجونين(الونشريسي، 1981م،ج7، ص 44- 45) وقد ساعد الوقف في العملية التعليمية كثيرًا فقد وجد الكثير من الحبس على طلاب العلم، فقد حبس كثير من الفقهاء والعلماء كتبه على طلبة العلم، من هؤلاء هارون بن سالم من أهل قرطبة (ت238هـ/852م) وأيضاً قاسم بن سعدان بن عبد الوارث من أهل رية

(ت347هـ /958م)، وفي الاطار ذاته شرط البعض في عقد الحبس على أبنائه غن انقرضوا أن يرجع مردود الحبس علي طلبة العلم(خلاف،1984م، ص 60).

وانطلاقًا من تضامن المجتمع مع الفقراء والمساكين فقد شمل الحبس جميع سبل المعيشة وهو ما تؤكده نازلة عن رجل جعل لبن بقرته للمساكين(الونشريسي،1981م، ج7، ص 105)، كما حبس البعض الطواحين على الفقراء والمساكين ومنها الثلاث طواحين الموجودة بفحص الرحى قرب قرطبة(الونشريسي، 1981م،ج7، ص461 ؛ ابن رشد القرطبي،1987م،ج2، ص 1051)، وكان من عادات أثرياء الأندلس التصدق والحبس على الفقراء في الإحتفالات الدينية ومثال ذلك حبس امرأة غرناطية موضع على ليلة المولد النبوي الشريف، بحيث يزرع ذلك الموضع، ويؤخذ قمحه ويوزع على الفقراء في هذه الليلة عندما يجتمعون للذكر(الونشريسي، 1981م،ج7، ص114).

كما اهتم أهل الأندلس بالفقراء أحياءً وأمواتًا وذلك من خلال ما حبسه الأندلسيون على المقابر، فقد حبسوا الأراضي على المقابر لبنائها، كما حبس رجل من كورة قرطبة أرضًا لدفن موتى المسلمين(ابن رشد: فتاوى، 1987م ، ج2، ص 1390.)، وحبس رجل من غرناطة أرضًا لدفن موتى المسلمين(الونشريسي، 1987م،ج7، ص 139– 149)، وأيضًا قامت متعة أم أبي عثمان سعيد بن الحكم بتشييد مقبرة لموتى المسلمين فكان من الطبيعي أن يدفن فيها الفقراء والمساكين الذين ليس لديهم مقابر(ابن حيان،2003م، ج2، ص 188).

نال مرضى الفقراء والمساكين نصيبًا من تلك الأحباس فكان يصرف من هذا الحبس على رواتب الأطباء وغيره، ومنها منية عجب جارية الحكم الربضي وكانت تشمل على بعض مساكن موقوفة على المرضى(ابن حيان،2003م، ج2، ص 188؛ سالم، ص 209)، وبالمثل كانت الشفاء حظية الأمير عبد الرحمن بن الحكم (206– 232هـ)، لها الكثير من الأوقاف على المساجد والمرضى والضعفاء(ابن حيان، 2003م،ج2، ص 304 ؛ حوالة، 2002م، ص 174)، ونظرًا لأهمية الأحباس في المجتمع نالت اهتمام المؤسسة القضائية، وبرزت تشريعات القضاة من أجل الحفاظ علي تلك الاحباس وصيانتها وضمان مردودها، ومن

ذلك عدم عقد قبالة لهذة الأرض المحبسة لأكثر من أربعة أعوام، خوفًا من نهبها إن ظلت فترة طويلة بأيدي متقبليها ومن هؤلاء القاضي ابن السليم (ت376هـ/977م)(ابن رشد، 1987م،ص235-237)، ومن خلال العرض السابق يتضح أن الأحباس كان لها دور في التخفيف من أثار الفقر والبؤس والمرض، فضلًا عن توفير الرعاية الصحية والتعليمية للفقراء(أبو مصطفى، 1997م،ص 203).

الخاتمة

من خلال ما سبق ذِكره يمكن القول: إنَّ هذه الدراسة عبارة عن رؤية تاريخية للتعرُّف من خلالها على إبراز دور الدولة والمجتمع في مواجهة الفقر، حيث سعينا إلى عرض دور وجهود الحكام تجاه الفئات الفقيرة والمحتاجة، وذلك بالنظر في أمورهم والسعي لحلها والتخفيف منها، حيث برز دور حكام الدولة الأموية وبعض حكام المرابطين في مساعدة الفقراء بشكل كبير ولكن غاب دور ملوك الطوائف في دعم الفقراء؛ وذلك بسبب انشغالهم بصراعتهم الداخلية من جهة، بجانب أنهم نزعوا إلى حياة الترف والرفاهية لإرضاء نزواتهم وشهواتهم فأثقلوا كاهل الرعية بالضرائب من أجل مصلحتهم الشخصية، ومهادنتهم للنصارى لذلك شكلو عبئًا على الفقراء ولم يدعموهم، وكان لمؤسسة القضاء دورٌ عظيمٌ في تقديم الدعم المادي والمعنوية للفقراء فحقّقت العدل بين الفقراء والأغنياء بجانب تصدّق الكثير من القضاة بأموالهم على الفقراء خاصة أيام المِحَن والكوارث، والتوسط لدى الحكام لقضاء حوائجهم فكانت مؤسسة ينتشر بين أرجائها العدل.

وكان لمؤسسة الحسبة دورٌ في دعم الفقراء وأخيرًا دور المجتمع خلال التقرب منهم ومشاركتهم محنهم وأزماتهم واقتسام ما لديهم معهم، لذلك وجدنا أنه شكل كلًّا من الحكام والدولة والمجتمع نسقًا متكاملًا في السعي لمساعدة الفقراء وتحسين مستواهم.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن أبي زرع، علي الفاسي، (1972م)، *الأنيس المطرب*، الطبعة الأولي، الرباط، دار المنصور للطباعة.

- ابن الآبار: عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، (1989م) التكملة لكتاب الصلة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب المصري.

– (1985م)، *الحلة السيراء*، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف.

- ابن الأثير، أبي الحسن علي ابن أبي الكرم محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، (1987م)، *الكامل في التاريخ*، الطبعة الأولي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- ابن الخطيب: أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد الغرناطي الأندلسي، (1974م)، *الإحاطة*، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن الخطيب: أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد الغرناطي الأندلسي،(د–ت)، *أعمال الأعلام*، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، (1989م)، *تاريخ علماء الأندلس*، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الكتاب المصري .
- ابن القطان، أبو محمد حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي، (1990م)، *نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان*، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي.
- ابن الكردبوس: عبد الملك بن أبي القاسم (1995م)، *الاكتفاء في أخبار الخلفاء*، مكتبة الملك فهد الوطنية، الجامعة الإسلامية.
- ابن بسام، أبي الحسن علي ابن بسام الشنتريني(1975م)، *الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة*، بيروت، لبنان، دار الثقافة.
- ابن بسام، محمد أحمد بن بسام المحتسب (2003م): *نهاية الرتبة في طلب الحسبة*، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل وأحمد فريد المذيري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى، (1989م)، *الصلة*، الطبعة الأولى، القاهرة، الكتاب المصري .

- ابن جلجل، أبي داود سـليمان بن حسـان الأندلسـي، (1985م)، *طبقات الأطباء والحكماء*، الطبعة الثانية، بيروت– لبنان، مؤسسة الرسالة.
- ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد، 1968، *فضائل الأندلس*، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتب الجديد، ، ج1.

– (1987م)، *رسائله*، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- ابن حيان: أبي مروان بن حيان القرطبي، (1965م)، *المقتبس فى أخبار بلد الأندلس*، بيروت، لبنان، دار الثقافة.

– (1979م)، *المقتبس* ، ج5 ، الرباط ، العربى للثقافة.

– (1994م)، *المقتبس من أنباء الأندلس*، القاهرة.

- ابن رشد، أبي الوليد محمد بن احمد بن رشد (1987م): *فتاوى ابن رشد*، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ، دار الغرب الإسلامي.
- ابن سـعيد المغربي، أبو الحسـن علي بن موسـى، (2004م): *المقتطف من أزاهر الطرف*، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- ابن سـهل، أبي الأصـبغ عيسـى ابن سـهل ابن عبد الله الأزدي، (1995م)، *الأعلام بنوازل الأحكام*، الطبعة الأولي.
- ابن عبدون: محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي(1955م)، *رسالة في القضاء والحسبة*، القاهرة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية.
- ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد، 1983، *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الثقافة.
- ابن عسكر وابن خميس، (1999م): *أعلام مالقة*، الطبعة الأولى، بيروت، دار صادر.
- أبو الفداء : عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر، (د–ت)، *تقويم البلدان*، بيروت دار صادر.

- أحمد هيكل، (1985م): *الأدب الأندلسي من الفتح حتى سقوط الخلافة*، القاهرة، دار المعارف.
- الأخضر، خيرية عمران (2018م): " المؤسسات التعليمية في الأندلس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين"؛ ع16، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، ليبيا.
- أرسلان، شكيب،(1936م): *الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية*، بيروت، لبنان.
- الأوسي، حكمت علي،(د–ت): *فصول في الأدب الأندلسي*، بغداد، مطبعة سليمان الأعظمي.
- بدر، أحمد، (د–ت): *الحياة الفكرية في الأندلس*، الطبعة، المدينة، دار النشر.
- بدر، مصطفى (2009م): *موسوعة التاريخ الإسلامي من قبل ظهور الإسلام وحتى سقوط الخلافة العثمانية*، ج2، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الراية للنشر.
- البوزيكي، توفيق سلطان (2007م):الحضارة العربية في الأندلس وأثرها في أوربا، مجلة كلية الآداب الرافدين،ع 13.
- بوشتيش، إبراهيم القادري، (1993)، *المغرب والأندلس في عهد المرابطين*، الطبعة الأولى، بيروت– لبنان، دار الطليعة.
- البيلي، محمد بركات (1993م): *الزهاد والمتصوفة في بلاد المغرب والأندلس حتى القرن الخامس الهجري*، القاهرة، دار النهضة العربية.
- التواني، عبد الكريم، (1967م): *مأساة انهيار الوجود العربي في الأندلس*، ط1، مكتبة الرشاد، الدار البيضاء.
- جمعة، أحمد خليل، (2001م): *نساء من الأندلس*، الطبعة الأولى، دمشق، بيروت، اليمامة للطباعة والنشر.
- حتاملة، محمد عبده، (1999م) ، *موسوعة الديار الأندلسية*، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- حجي، محمد، (1999م): *نظرات في النوازل الفقهية*، الطبعة الاولى، المغرب ، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة

- حسن خليفة وحسن مراد وآخرون، (1938م): *تاريخ العرب في أفريقية والأندلس*، رقم الطبعة، القاهرة، مطبعة الاعتماد.
- حسن، قرني حسن، (2012م): *المجتمع الريفي في الأندلس عصر بنى أمية*، الطبعة الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- حسن، محمد بشر، (د-ت): *فصول في إبداعات الطب والصيدلة في الأندلس*، رقم الطبعة، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- حسنين، إبراهيم محمد، (2013م) ، *تاريخ الإسلام في الأندلس* ، دار التعليم الجامعي، ليبيا.
- حمادة، محمد ماهر (1986م): *الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس وشمال إفريقية*، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة.
- الحموي: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت، (1977م) ، معجم *البلدان*، بيروت، دار صادر.
- الحميدي: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح، (1989م) ، *جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس ، الطبعة الثانية*، القاهرة، دار الكتاب المصرى.
- الحميري: عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (1988م)، *الروض المعطار*، الطبعة الثانية، بيروت- لبنان، دار الجيل.
- اللبودي، حنان مبروك (2014م): التنجيم والمنجمون، مجلة كلية التربية ،جامعة الاسكندرية، ع1، م24.
- حوالة، يوسف بن أحمد (2002م): المرأة في البلاط الأموي في الأندلس (138هـ- 755م/ 422-1030م)، حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية، حولية 24.
- الخشني: أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد، 1989م، *قضاة قرطبة*، القاهرة، دار الكتاب المصرى. - (1991م): *أخبار الفقهاء والمحدثين*، مدريد، المجلس الأعلي للابحاث العلمية (معهد التعاون مع العالم العربي).

- خلاف، محمد عبد الوهاب (1992م): *تاريخ القضاء في الأندلس*، الطبعة الأولي، المؤسسة العربية الحديثة.
- خلاف، محمد عبد الوهاب، (1984م): *قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي- الخامس الهجري (الحياة الاقتصادية والاجتماعية)*، الدار التونسية للنشر.
- دبور، محمد علي السعيد (1999م): *الدور السياسي والاجتماعي في الأندلس في عهدي المرابطين والموحدين*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر.
- دندش، عصمت عبد اللطيف : *الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين*، بيروت- لبنان، دار الغرب الإسلامي.
- دويدار، حسن يوسف (1994م)، *المجتمع الأندلسي في العصر الأموي*، القاهرة، مطبعة الحسن الإسلامية.
- الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (1996م)، *سير أعلام النبلاء*، الطبعة الحادية عشر، بيروت، دار الرسالة.
- ريبيرا ، خوليان، (1994م): *التربية الإسلامية في الأندلس وأصولها المشرقية*، ترجمة: الطاهري أحمد مكي، الطبعة الثانية، دار المعارف.
- الزناتي، أنور محمود (ديسمبر 2012م): *الثقافة الشعبية في الأندلس*، جامعة عين شمس، كلية التربية، العدد الثامن عشر.
- زيادة، نادر فرج، (2010م): الترف في المجتمع الأندلسي(92هـ/711م-668 هـ/1269م)، رسالة ماجستر غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- زينل، نهاد عباس (2013م): *الإنجازات العلمية للأطباء في الأندلس " وأثرها على التطور الحضاري في أوربا- القرون الوسطى "(92-897هـ -711-1492م)*، الطبعة الاولى دار الكتب العلمية، بيروت.

- سالم ، السيد عبد العزيز ، (1997م): *قرطبة حاضرة الخلافة*، الإسكندرية، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة.
- سيديو ، لويس، (د – ت)، *خلاصة تاريخ العرب*، ترجمة: محمد أحمد عبد الرازق، مؤسسة هنداوي.
- الشعكة، مصطفى (1987م): *المغرب والأندلس (آفاق إسلامية وحضارة إسلامية)*، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب المصرية.
- صالح، وائل فؤاد، (1992م): جهود الحكم المستنصر في تطوير الحركة العلمية، مجلة النجاح للعلوم الإنسانية، مج2، ع6.
- الضبي: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، (1989م)، *بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس*، القاهرة، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري.
- ضيف، شوقي، (1989م)، *عصر الدول والإمارات*، القاهرة، دار المعارف.
- عباس، إحسان، (1997م): *تاريخ الأدب الأندلسي*، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق.
- عبد الرحيم، محمد عبد السميع، (2009م): *شعر الفتن في الأندلس في القرنين الخامس والسادس الهجريين*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
- عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله، (1955م): *في آداب الحسبة والمحتسب*، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي.
- التركي، عبد الله عبد المحسن، (1994م): *الأندلس الدرس والتاريخ*، مصر، دار المعارف الجامعية.
- عرفة، محمود (يوليو 1993م)، خطة الشرطة في الأندلس في عهد الخليفة المستنصر (350– 366 هـ) (961– 979م)، مجلة قسم التاريخ، ع11.
- العروس، مصطفى، (1997م): *المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري*، الطبعة الأولى ، المملكة المغربية، وزارة الاوقاف والشئون الإسلامية.
- على، محمد كرد، (1923م)، *غابر الأندلس وحاضرها* ، ط1، مصر، المكتب الأهلية.

- عمر فروخ، (1984م) : *تارخ الأدب العربي* ، الطبعة الثانية، بيروت،لبنان، دار العلم للملايين.
- عمر، يحيى، (1956م): أحكام السوق، المجلد الرابع، مطبعة المعهد المصري، مدريد.
- عنان، محمد عبد الله ، (1997م): *دولة الإسلام في الأندلس*، القسم الأول، الطبعة الرابعة، القاهرة، مطبعة الخانجي.
- عويس، عبد الحليم (1994م): *التكاثر المادي وأثره في سقوط الأندلس*، القاهرة ، دار الصحوة.
- عياض، أبو الفضل بن موسي، (1983م)، *ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك*، الطبعة الثانية، المغرب، وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية.
- فاضل فتحي والي، (1996م): *الفتن والنكبات الخاصة في الشعر الأندلسي*، الطبعة الأولى، السعودية، دار الأندلس للنشر والتوزيع.
- فرغلي، إبراهيم، (2006)، *تاريخ وحضارة الأندلس*، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.
- الفهري، علي محمد شايع، (2016م)، *الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في مدينة مالقة*، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.
- القرشي، محمد بن محمد بن أحمد، (1976م)، *معالم القربة في أحكام الحسبة*، الطبعة الاولى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الكحلوت، يوسف شحدة، (2010م): *الأخلاق الإسلامية في الشعر الأندلسي"عصر ملوك الطوائف"*، الطبعة الأولى، غزة.
- كمال أبو مصطفى، (1997م) : *بحوث في تاريخ وحضارة الأندلس*، الطبعة الأولى، مركز الاسكندرية للكتاب.
- اللخمي: أبي الحسن علي بن محمد اللخمي(1432هـ – 2011م)، *التبصرة*، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، الطبعة الاولى، قطر، وزارة الاوقاف والشئون الإسلامية.

- لطوف، فوزي عزاوي، (2018م)، *النظام المالي والنقدي بالأندلس في عهد الامارة(138-316هـ/755-929م)*، الطبعة الأولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- لوثينا، لويس سيكو دي، (1992م): *الحموديون سادة مالقة والجزيرة الخضراء*، ترجمة عدنان محمد آل طعمة، دمشق، مطبعة الشام.
- لين بول، ستانلي، (1944م): *قصة العرب في أسبانيا*، ترجمة: علي الجارم، دار المعارف.
- مجهول، مؤلف (1983م): ذكر *بلاد الأندلس*، مدريد، المجلس الأعلي للأبحاث العلمية.
- مجهول، مؤلف (1989م): *أخبار مجموعة*، تحقيق: إبراهيم الابياري، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الكتاب المصري.
- مجهول، مؤلف(2007م): *تاريخ الأندلس*، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- محمد علي عباد حميسان، (د-ت)، *صور من مفاخر القضاء في الإسلام*.
- المراكشي، (2006م): أبي محمد بن عبد الواحد بن علي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، الطبعة الأولى، صيدا، لبنان، المكتبة العصرية.
- المعموري، محمد عبد الله، (2012م) ، " الحسبة في الأندلس "، جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع 10.
- المقري (1940م): *أزهار الرياض في أخبار عياض*، ج2، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة.
- المقري، أحمد بن محمد بن على الفيومى، (1988م)، *نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب*، بيروت، دار صادر.
- مكي، محمود علي (2016م): وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين، المجلد 7- 8، دار المنظومة.
- المنوني وآخرون، محمد (1991م): التاريخ الأندلسي من خلال النصوص، الطبعة الأولى، الدار البيضاء.

- مورنيو، مانويل جوميث، (د.ت): *الفن الإسلامي في أسبانيا*، ترجمة: السيد عبد العزيز سالم: لطفي عبد البديع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- الموساوي،عطارد تقي عبود(2013م)، تطور الطب في الأنلدس منذ عهد خلافة بني أمية وفي نهاية عصر الموحدين، كلية التربية للعلوم الإنسانية، م21، ع .
- مؤلف مجهول (1979م): *الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية*، الطبعة الأولى، دار الرشاد.
- مؤنس، حسين، (1997م)، *شيوخ العصر في الأندلس*، القاهرة، دار الرشاد.
- النباهي: أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن، (1983م)، *تاريخ قضاة الأندلس*، الطبعة الخامسة، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- الهاشمي، عبد المنعم، (1429هـ- 2008م)، *موسوعة العلماء والعباقرة المسلمين*، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- الهرفى، سلامة سلمان، (1985م)، *دولة المرابطين في عهد علي بن يوسف بن تاشفين (دراسة سياسية وحضارية)*، دار الندوة الجديدة .
- الونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحيي، (1981م)، المعيار، الرباط، دار الغرب الإسلامي.

The state and society's role in the face of poverty in Al-Andalus during the Umayyad era till the end of Almoravid era. (138 AH-756 AD -539 AH- 1085AD)

Prepared by student
Abeer eid mohamed
Teaching Assistant, History Department
Faculty of women for Arts, Science and Education
Ain Shams University

supervised by:
Prof.Dr. Ahmed Ibrahim El Shaarawy,
Prof. of history and Islamic civilization.
Faculty of women, Ain shams university.

Prof. Dr. Afifi Mahmoud Ibrahim,
Prof of history and Islamic civilization.
Faculty of Arts, Benha university.

Abstract:

The study aimed to know the role of the state and society in facing poverty, this is by highlighting the effect of poverty on the prevalence of the culture of solidarity and synergy among the rulers and the different categories of society towards those disadvantaged and marginalized categories in society, by recognizing efforts made to improve their status by providing financial and moral support and the fulfillment of their needs by rulers, state institutions and different categories of society.

Keywords: *Andalus-poor-people-rulers-society-care-judiciary-counting*